ساكنة عين الشقف تستنجد بالسيد محمد سمير الخمليشي عامل إقليم مولاي يعقوب بعد إخفاق المجلس الجماعي في إدارة الشأن المحلي

السنة السادسة عشرة

أحداث الجهات

AHDATH ALJIHAT

WWW.ahdataljihat.com

خبر بلا حدود ورأي بلا قيود

الثمن :20 درهم

مدير النشر و رئيس التحرير

سعيد بقلول

العدد 181 | يناير 2026

معاصر الزيتون بإقليم تاونات: "حاميها حراميها" وجرائم بيئية تهدد الماء والحياة

إقليم تاونات: دينامية جديدة في التدبير والحوار من أجل تنمية شاملة

متابعة: أحمد الزينبي

يشهد إقليم تاونات في الآونة الأخيرة وضعًا بيئيا بالغ الخطورة، نتيجة الاستمرار في رمي مخلفات معاصر الزيتون، المعروفة محليا بـ"المرج"، داخل المجاري المائية والأودية، وفي مناطق متعددة، من بينها الخلالفة، وفناسة باب الحيط، ومرنيسة، وغفساي، وحوض ورغة. ويأتي ذلك في وقت يعاني فيه الإقليم أصلًا من خصاص حاد في مياه الشرب وتراجع مقلق في الموارد المائية.

وقد جرى توثيق هذه الممارسات عبر فيديوهات متداولة على مواقع التواصل الاجتماعي، إضافة إلى تقارير إعلامية أنجزها مراسلون صحفيون من عين المكان، كشفت عن عمليات تفريغ المرج مباشرة في الأودية دون أي احترام للمعايير البيئية أو القوانين الجاري بها العمل، وفي ظل غياب شبه تام لمراقبة السلطات المحلية ولجان التتبع والمراقبة.

تعبئة شاملة لمواجهة قساوة البرد بإقليم بولمان: مبادرات إنسانية تعزز التضامن والتكافل الاجتماعي

من تيسة إلى الهامش المنسي: ثلاث ولايات من التهميش، مشاريع ملكية معطلة، اختلالات جسيمة وصرخة الساكنة تطالب بالمحاسبة وربط المسؤولية بالمساءلة

جمعية حقوقية: اختلالات في إعادة ترميم محطة قطار تازة تمس الثقة في المؤسسات وتسيء لصورة المغرب

مؤسسة إيزيزا تنظم مؤتمر ريادة الأعمال

متابعة سعيد بقلول

نظمت مؤسسة (إيزيزا - ESISA الكائنة بشارع ابن الخطيب، طريق إيموزار في مدينة فاس، فعاليات المؤتمر الريادي الذي دأبت على تنظيمه المؤسسة المذكورة، وذلك بعد زوال يوم السبت 10 يناير الجاري، حيث نظمت أمسية ملهمة مليئة بالتبادل والطموح، والتي تشكل فرصة متميزة لطلبة (إيزيزا – ESISA) التي تتيح لهم اللقاء برواد أعمال وخبراء ذوو مسارات متميزة لتقاسم تجاربهم وخبراتهم.

أحداث الجهات
AHDATH ALJIHAT
WWW.ahdataljihat.com
خبر بلا حدود ورأي بلا قيود

مجلة أسبوعية تصدر مؤقتا مرتين في الشهر
عن شركة
BAKMAN MEDIA - باكمان ميديا
مدير النشر: سعيد بقلول

الهاتف
06 66 06 09 92

مدير التحرير
احمد الزينبي

سكرتيرة التحرير
وفاء منيوي

طاقم التحرير
يوسف محبوب
نبيل بيدبيد
حسن العلمي
توفيق الكنبور

المستشار القانوني
الأستاذ حسن شرو
رخصة الصحافة 10/3
الايداع القانوني: 0115/2010
الترقيم الدولي: 412 /2028
السجل التجاري: 703
الباتانتا: 13353490
التعريف الجبائي: 40442806
الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي
8857015
الحساب البنكي - التجاري وفابنك - وكالة تيسة
007675001035200000000328
العنوان
حي المحلة تيسة المركز 34200 ص ب: 10
البريد الالكتروني
ahdataljhat@gmail.com
saidbakloul@gmail.com
الموقع الالكتروني
www.ahdataljihat.ma

إقليم بولمان يخطو بثبات نحو إنشاء منتزه جيولوجي دولي بالأطلس المتوسط الشـــرقي

عامل إقليم تازة في زيارة ميدانية لباب بودير لمواكبة الساكنة خلال موجة البرد

الخميسات: تعبئة شاملة لمواجهة موجة البرد: عامل الإقليم يقود مخططاً استباقياً لحماية الساكنة القروية والجبلية

الخميسات: تعبئة شاملة لمواجهة موجة البرد: عامل الإقليم يقود مخططاً استباقياً لحماية الساكنة القروية والجبلية

الخميسات: خالد الزهواني

ترأس السيد عبد اللطيف النحلي، عامل إقليم الخميسات، زوال يوم الثلاثاء 16 الجاري، اجتماعاً موسعاً بمقر العمالة، خصص لتتبع تنفيذ المخطط الإقليمي لليقظة ومواجهة آثار موجة البرد والصقيع، وذلك تنفيذاً للتعليمات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره اللّه.

حضر هذا الاجتماع رئيس قسم الشؤون الداخلية، ومدير الديوان، ونائب رئيسة المجلس الإقليمي، إلى جانب السلطات المحلية والأمنية والعسكرية، وممثلي المصالح الخارجية، ورؤساء بعض الجماعات الترابية.

وأكد السيد العامل على ضرورة التعبئة الشاملة، وترتيب الأولويات، واعتماد الاستباقية والتدخل السريع لفك العزلة عن الساكنة القروية والجبلية وحمايتها من تداعيات موجة البرد. كما أشار إلى أن المخطط الإقليمي يهم 10 دواوير تابعة لـ5 جماعات ترابية، ويشمل حوالي 3030 نسمة، من بينهم أطفال، مسنون، نساء حوامل، وأشخاص بدون مأوى.

كما تم تسخير 23 آلية ثقيلة لفك العزلة، وتحديد 3 نقاط لهبوط المروحيات، إلى جانب تعبئة القطاع الصحي بـ28 إطاراً طبياً، و13 سيارة إسعاف، ووحدات وقوافل طبية متنقلة، فضلاً عن تخصيص 24 مؤسسة للإيواء من طرف التعاون الوطني.ويرتكز المخطط الإقليمي على ثلاثة أقطاب أساسية: اللوجيستيكي، الصحي، والإنساني، بهدف ضمان تدخل فعال وسريع لفائدة الفئات الهشة.

وفي ختام الاجتماع، دعا عامل الإقليم كافة المتدخلين إلى الانخراط الجاد والتنسيق المحكم، لضمان نجاعة التدخلات والتخفيف من معاناة الساكنة، في إطار العناية الملكية السامية بالمواطنين المتضررين من التقلبات المناخية.

وتندرج هذه الإجراءات في إطار المقاربة الاستباقية التي تنهجها السلطات الإقليمية بإقليم الخميسات، والرامية إلى حماية الساكنة القروية والجبلية من مخاطر التقلبات المناخية، وضمان سلامتها وكرامتها، من خلال تعبئة شاملة وتنسيق محكم بين مختلف المتدخلين، بما يعكس روح المسؤولية والالتزام بتنزيل التوجيهات الملكية السامية على أرض الواقع.

اجتماع تنسيقي بتازة لتعزيز الاستعدادات لمواجهة موجة البرد والتقلبات الجوية

تازة :توفيق الكنبور

ترأس السيد رشيد بنشيخي، عامل إقليم تازة، يوم الأربعاء 17 دجنبر 2025 بمقر العمالة، اجتماع اللجنة الإقليمية لليقظة والتتبع، وذلك في إطار تنزيل التعليمات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره اللّه، الرامية إلى تعزيز التعبئة والاستعداد لمواجهة التداعيات المحتملة للتقلبات الجوية خلال الموسم الشتوي 2025-2026.

ويأتي هذا الاجتماع في سياق الاستعداد لمواجهة موجة البرد وتساقطات الثلوج والأمطار، خاصة بالمناطق الجبلية والنائية بالإقليم، حيث تم استعراض مخطط العمل الإقليمي الهادف إلى حماية الساكنة المستهدفة والتخفيف من آثار الظروف المناخية القاسية، لفائدة حوالي 18 ألف نسمة موزعين على 77 دوارًا.

وخلال اللقاء، قُدمت عروض قطاعية تناولت مختلف التدخلات المبرمجة، لاسيما في مجالات الصحة، والتجهيز، والتعليم، والماء والكهرباء، والاتصالات، والتعاون الوطني، حيث جرى التأكيد على جاهزية المصالح المعنية لضمان استمرارية الخدمات الأساسية والتدخل السريع والفعال عند الاقتضاء.

والتحديات المناخية المحتملة.كما تم اتخاذ مجموعة من التدابير العملية، همت تعبئة الموارد البشرية وتسخير الوسائل اللوجستيكية لإزاحة الثلوج وفتح الطرق والمسالك القروية،

وضمان صيانة الشبكات الحيوية، إلى جانب تقديم الدعم الصحي والاجتماعي للفئات الهشة، خاصة النساء الحوامل، والأشخاص بدون مأوى، ومرضى الأمراض المزمنة، فضلاً عن تنظيم قوافل طبية وتوفير الأدوية والتجهيزات الضرورية.

وفي ختام الاجتماع، شدد عامل الإقليم على ضرورة اليقظة الدائمة والتفاعل الإيجابي مع النشرات الإنذارية، داعيا جميع المتدخلين إلى تعزيز التنسيق والتنزيل الفعلي للتدابير المتخذة، وتسخير كافة الإمكانيات البشرية واللوجستيكية المتاحة، والانفتاح على فعاليات المجتمع المدني، بما يضمن حماية أرواح المواطنين وسلامتهم، واعتماد مقاربة استباقية ناجعة تجسد قيم التضامن والتكافل في مواجهة موجة البرد

إقليم بولمان يخطو بثبات نحو إنشاء منتزه جيولوجي دولي بالأطلس المتوسط الشـــرقي

متابعة : احمد الزينبي

تحت الرئاسة الفعلية للسيد عامل إقليم بولمان، السيد علال الباز، احتضنت القاعة الكبرى لعمالة إقليم بولمان، صباح يوم الخميس 15 يناير 2026 ابتداءً من الساعة الحادية عشرة، اجتماعًا أوليًا موسعًا خصص لتدارس فرص وإمكانات إنشاء منتزه جيولوجي للأطلس المتوسط الشرقي بإقليم بولمان، باعتباره مشروعًا استراتيجيا ذا أبعاد علمية وثقافية وترابية وتنموية متعددة. ويهدف هذا المشروع الطموح بالأساس إلى تثمين الإرث الجيولوجي الغني والفريد الذي يزخر به إقليم بولمان، لاسيما في ظل الاكتشافات العلمية الحديثة التي أنجزها باحثون مغاربة وأجانب بعدد من المواقع التابعة لبعض الجماعات الترابية، وعلى رأسها جماعتي أنجيل والمرس، ومن أبرز هذه الاكتشافات العلمية النادرة،

العثور على أسنان متحجرة لديناصورات عملاقة من فصيلة "التورياسور"، إضافة إلى بقايا الديناصور المدرع Spicomellus afer، وبقايا ديناصورات من طيريات الورك، ما يرسخ مكانة الإقليم كخزان علمي ذي قيمة عالمية في مجال الجيولوجيا وعلم الحفريات. ويأتي هذا المشروع في إطار رؤية دامجة للتنمية الترابية المستدامة، تروم من جهة أولى حماية وتثمين الموروث الجيولوجي، ومن جهة ثانية جعله رافعة حقيقية للتنمية السوسيو-اقتصادية، عبر تعزيز السياحة الجيولوجية والسياحة الإيكولوجية، وخلق فرص شغل محلية، وتشجيع الاقتصاد التضامني، إلى جانب دعم البحث العلمي وتوطيد إشعاع جهة فاس-مكناس كقطب مرجعي وطني ودولي في هذا المجال. وقد تميز هذا الاجتماع الهام بحضور وازن، ضم السيد الكاتب العام لعمالة إقليم بولمان، والسيد عميد كلية العلوم بجامعة سيدي محمد بن عبد الله وممثلين عن مجلس جهة فاس-مكناس، وعددا من رجال السلطة المحلية، ورؤساء الجماعات الترابية المعنية، إلى جانب ممثلي بعض القطاعات الإدارية اللامركزة ذات الصلة، من قبيل قطاع الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة، وقطاع الثقافة، وقطاع السياحة، وقطاع المياه والغابات.

كما عرف اللقاء مشاركة نخبة من الباحثين والأساتذة الجامعيين المتخصصين في الجيولوجيا وعلم الحفريات وسياسات التنمية المستدامة، إلى جانب حضور فعاليات جمعوية فاعلة في مجالي السياحة الجيولوجية والسياحة الإيكولوجية، ما أضفى على الاجتماع طابعًا تشاركيا وتكامليا يعكس أهمية المشروع وحجم الرهانات المرتبطة به.وشهد الاجتماع تقديم مجموعة من العروض العلمية والتقنية، سواء بشكل حضوري أو عبر تقنية التناظر المرئي عن بعد،

حيث أكدت مختلف المداخلات على الأدوار الحيوية التي يمكن أن يضطلع بها المنتزه الجيولوجي في تحقيق التنمية الترابية المستدامة لفائدة الساكنة المحلية المجاورة للمواقع الجيولوجية، بالنظر إلى أبعاده التعليمية والتثقيفية والترفيهية، ومساهمته في تنشيط السياحة الجبلية وتثمين المبادرات المحلية المرتبطة بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

كما شددت العروض على أن منطقة بولمان تتوفر على رصيد علمي استثنائي يؤهلها للانضمام إلى شبكة المنتزهات الجيولوجية العالمية، داعية في الآن ذاته إلى تجويد ملف الترشيح في أفق تقديمه إلى منظمة اليونسكو، مع ضرورة الالتزام الصارم بالمعايير العلمية والتنظيمية المعتمدة دوليا، وفي هذا السياق، تم استحضار تجربة المنتزه الجيولوجي "مكون" بإقليم أزيلال كنموذج رائد يمكن الاستفادة منه واستلهام آليات نجاحه.

واختتمت أشغال هذا الاجتماع بكلمة توجيهية للسيد عامل إقليم بولمان، أكد فيها على ضرورة تضافر جهود جميع المتدخلين من سلطات عمومية، وجماعات ترابية، ومؤسسات جامعية، وقطاعات حكومية، ومجتمع مدني، من أجل إنجاح هذه المبادرة الخلاقة، وإخراج مشروع المنتزه الجيولوجي إلى حيز الوجود في أقرب الآجال.

كما دعا السيد العامل إلى الانخراط العملي والفوري لكل طرف من موقعه، عبر إعداد برامج عمل ملموسة وقابلة للتنفيذ، واقترح في هذا الإطار تأسيس جمعية حاملة للمشروع، تعنى بتنسيق الجهود وتتخذ من جعل المنتزه الجيولوجي للأطلس المتوسط الشرقي بإقليم بولمان رافعة أساسية للتنمية المندمجة والمستدامة أولوية قصوى، بما يعزز هوية الإقليم ويكرس إشعاعه العلمي والسياحي على المستويين الوطني والدولي.

ساكنة عين الشقف تستنجد بالسيد محمد سمير الخمليشي عامل إقليم مولاي يعقوب بعد إخفاق المجلس الجماعي في إدارة الشأن المحلي

متابعة: سعيد بقلول

تعاني جماعة عين الشقف بإقليم مولاي يعقوب من اختلالات عميقة في مجال التنمية المحلية وتدهور واضح في جودة الخدمات الأساسية، ما جعل الساكنة تعيش حالة من التذمر وفقدان الثقة في المجلس الجماعي، في ظل ما تصفه السكان بـ"البروباكندا الفارغة" التي لا تعكس الواقع اليومي المعاش.

كما تشهد عدة أحياء ودواوير بالجماعة، وعلى رأسها دوار التلالسة، غيابا شبه كلي للإنارة العمومية، ما يشكل خطرًا حقيقيًا على سلامة السكان، خصوصًا الأطفال وكبار السن. ويزيد هذا الوضع من معاناة المصلين خلال التوجه إلى المساجد لصلاة الفجر، في ظلام دامس ينعدم فيه أدنى شروط الأمن والسلامة.

وتنجز داخل الأحياء والدروب أشغال مبعثرة وغير مكتملة، دون احترام معايير الأشغال العمومية أو مراعاة حقوق وراحة السكان،

وقد تحولت هذه الأشغال إلى مصدر إزعاج وخطر دائم، حيث تترك الحفر مفتوحة لأشهر، مملوءة بالمياه العادمة، مهددة حياة المارة والسكان.كما تعاني دواوير عديدة من غياب قنوات الواد الحار، ما أدى إلى تحول الأزقة والدروب إلى مستنقعات من المياه العادمة، خاصة بعد التساقطات المطرية ، وزاد بعض المقاولين الوضع سوءًا من خلال حفر قنوات دون إتمام الأشغال أو إعادة تهيئة الطرق، لتبقى الحفر ممتلئة بالمياه العادمة، مهددة صحة وسلامة الساكنة.

كما ان الأتربة ومخلفات البناء منتشرة في كل الأزقة والشوارع، بما فيها الشارع الرئيسي الذي يقدمه المجلس الجماعي كنموذج للتهيئة، في مشهد يوحي وكأن المدينة خرجت من حرب، إلى جانب ذلك، تحولت البقع غير المبنية إلى مطارح عشوائية للنفايات المنزلية ومخلفات البناء وأكياس الأتربة الصناعية،

ما يزيد من تدهور المشهد البيئي ويهدد السلامة الصحية للساكنة، خاصة عند اختلاط هذه النفايات بمياه الأمطار. وأمام هذا الواقع المتردي، عبر المواطنون عن غُبن حقيقي وفقدان شبه تام للثقة في المجلس الجماعي، محملين إياه المسؤولية الكاملة عن تدهور الخدمات وغياب رؤية استراتيجية واضحة لتنمية الجماعة.

وتطالب ساكنة جماعة عين الشقف تدخل عاجل من السيد محمد سمير الخمليشي، عامل إقليم مولاي يعقوب، والقيام بزيارة ميدانية للوقوف على حجم الاختلالات، وإيفاد لجنة مختصة للمراقبة والتقصي الفعلي حول الأشغال والخدمات، بالإضافة الى محاسبة كل المتورطين في سوء التدبير أو الإهمال، ووضع رؤية تنموية حقيقية تراعي كرامة المواطن وحقه في العيش في بيئة سليمة.

لم تعد معاناة ساكنة عين الشقف مجرد تفاصيل يومية معزولة، بل تحولت إلى واقع خطير يهدد السلامة والصحة العامة، ويكشف فشل المجلس الجماعي في أداء أبسط وظائفه الدستورية ، شوارع بلا إنارة، أزقة غارقة في المياه العادمة، حفر مفتوحة منذ شهور، أتربة ومخلفات بناء، وبقع غير مبنية تحولت إلى مطارح عشوائية للنفايات المنزلية والصناعية، كل ذلك يسيء لكرامة المواطن ويطرح تساؤلات حول دور المجلس ومصير المال العام.

وبناء عليه، تتجه الأنظار مباشرة إلى السيد محمد سمير الخمليشي، عامل صاحب الجلالة على إقليم مولاي يعقوب، للتدخل العاجل عبر مراقبة ميدانية صارمة وإعمال آليات المحاسبة القانونية، حماية لحقوق المواطنين وصونا لهيبة الدولة.

جماعة سيدي خيار بإقليم صفرو: موقع استراتيجي واعد تحول إلى ضحية تهميش تنموي وصمت مؤسساتي

متابعة : احمد الزينبي

رغم ما تزخر به جماعة سيدي خيار التابعة لإقليم صفرو من موقع جغرافي استراتيجي بالغ الأهمية، يجعلها حلقة وصل بين محاور طرقية حيوية فاس ، إيموزار كندر، عين الشكاك، صفرو، إلا أن واقعها التنموي يكشف عن مفارقة صادمة: موقع واعد في مقابل إقصاء تنموي مقلق، وغياب شبه تام لأبسط شروط العيش الكريم.

كما تعاني الجماعة من تدهور خطير في البنية التحتية، حيث تشكو الطرق المؤدية إلى الدواوير من الحفر والتشققات، في مشهد يتكرر منذ سنوات دون أي تدخل فعلي. هذه الوضعية تزيد من معاناة الساكنة، خصوصًا خلال فصل الشتاء، وتعرقل تنقل التلاميذ والمرضى والعمال، محولة الحياة اليومية إلى عبء دائم.

يسجّل غياب شبه كلي للإنارة العمومية، سواء داخل المجال الحضري أو على طول الشارع الرئيسي الرابط بين الجماعة ومدينة فاس. هذا الوضع يخلق حالة من الخوف لدى المارة والمصلين، خاصة في صلاة الفجر، ويرفع من منسوب حوادث السير، في ظل السرعة المفرطة وغياب إشارات التشوير الطرقي وإشارات تحديد السرعة.

ومن أخطر الاختلالات التي تعرفها الجماعة الغياب التام لشبكة الواد الحار، ما يشكل تهديدًا بيئيا وصحيا حقيقيا ، وتزداد الكارثة تعقيدًا مع غياب أي منظومة منظمة لتدبير النفايات المنزلية، حيث تنتشر الأزبال في الشوارع والأحياء وبمحاذاة الوديان.

وأفادت مصادر محلية بأن مقهيين كبيرين بطريق إيموزار، يعرفان إقبالًا كثيفًا خاصة في عطلة نهاية الأسبوع والمناسبات، يقومان بتصريف المياه العادمة وربط الواد الحار مباشرة بالوادي المجاور، إضافة إلى رمي الأزبال بشكل عشوائي، هذا الوادي يصب في اتجاه مدينة فاس، ما يجعل الضرر لا يقتصر على الجماعة فقط بل يمتد إلى مجال أوسع، وسط غياب تام للجان المراقبة البيئية.

كما تعاني عدة دواوير، من بينها دوار علي وزيد، دوار الحسنية، ودوار العربية، من ،الإهمال، وضعف البنية التحتية، ويعد دوار الحسنية من أكثر المناطق تضررًا، حيث تشتكي الساكنة من الروائح الكريهة، انتشار الحشرات، وتراكم النفايات في محيط الوادي، دون أي تدخل يذكر.إن ما تعيشه جماعة سيدي خيار لم يعد مجرد اختلالات عابرة، بل أزمة تنموية شاملة تهدد الاستقرار الاجتماعي والبيئي فالساكنة لا تطالب بالمستحيل،

ورغم تواجد شركات ومطاعم ومقاه مصنفة داخل تراب الجماعة، إلا أن غياب النقل العمومي يشكل معضلة حقيقية، خصوصًا للعمال والعاملات الذين يجدون أنفسهم عالقين في ساعات الصباح الباكر أو المساء، ما يؤثر سلبًا على استقرارهم الاجتماعي والمهني، ويجعل ظروف العمل قاسية وغير إنسانية.

والأخطر من ذلك حسب فاعلين محليين، هو الإحساس العام بغياب المجلس الجماعي عن أداء أدواره الأساسية، وكأنه خارج الزمن التنموي، وعود موسمية تطلق خلال الاستحقاقات الانتخابية، وسرعان ما تتبخر بعد ذلك، ما أدى إلى فقدان الثقة بشكل شبه كلي بين الساكنة والمؤسسة المنتخبة.

هذا الوضع يفتح الباب أمام تساؤلات مشروعة حول تدبير الشأن العام المحلي، ومدى تفعيل مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة، خاصة في ظل توفر الجماعة على مؤهلات اقتصادية وسياحية كان يمكن أن تجعلها نموذجا للتنمية المحلية بدل بؤرة للتهميش.

أمام هذا الواقع المتأزم، تطالب الساكنة ومعها متتبعو الشأن المحلي بتدخل عاجل وحازم للسيد عامل إقليم صفرو، للوقوف ميدانيًا على حجم الخصاص، وإطلاق مسار تنموي حقيقي، مع فتح تحقيقات جادة لمحاسبة كل من ثبت تورطه في هدر أو سوء تدبير المال العام.

بل بحقوق مشروعة يكفلها الدستور، وعلى رأسها العيش الكريم، والماء، والكهرباء، والطرق، والنقل، وبيئة سليمة.

إن ما تعيشه جماعة سيدي خيار اليوم لم يعد يختزل في اختلالات معزولة أو أعطاب تقنية عابرة، بل أصبح عنوانًا لأزمة تنموية حقيقية تجسد فشل التخطيط وغياب الإرادة السياسية في تنزيل برامج تنموية منصفة، فاستمرار التهميش في منطقة تتوفر على مؤهلات اقتصادية وجغرافية مهمة يعد إهدارًا لفرص حقيقية، وتهديدًا مباشرًا للاستقرار الاجتماعي والبيئي ، إن ساكنة سيدي خيار لا تطالب بامتيازات خاصة، بل بحقوق أساسية يكفلها الدستور، في مقدمتها الحق في العيش الكريم، وفي بنية تحتية لائقة، وبيئة سليمة ، وأمام هذا الواقع، تبقى المسؤولية جماعية، وتظل المحاسبة ضرورة ملحة لا تحتمل المزيد من التسويف، حتى لا تتحول الجماعة إلى نموذج صارخ للتنمية الغائبة، بدل أن تكون رافعة حقيقية للإقلاع المحلي المنشود.

ويبقى الأمل معقودًا على وقفة مسؤولة تعيد الاعتبار للجماعة، وتفتح صفحة جديدة عنوانها الحكامة الجيدة والتنمية الحقيقية بدل الوعود المؤجلة.

تعبئة شاملة لمواجهة قساوة البرد بإقليم بولمان: مبادرات إنسانية تعزز التضامن والتكافل الاجتماعي

متابعة : احمد الزينبي

في إطار تدخلات السلطات العمومية، وانسجامًا مع التدابير الاستباقية الرامية إلى التخفيف من آثار موجة البرد القارس والتساقطات الثلجية التي عرفتها بعض المناطق الجبلية بإقليم بولمان، وتحت إشراف السلطات الإقليمية لعمالة بولمان، قامت السلطات المحلية لدائرة بولمان بتنفيذ عملية إنسانية همت توزيع مساعدات غذائية لفائدة ساكنة عدد من الجماعات الترابية، من بينها جماعات إنجيل، كيكو، وسكورة مداز.

وتأتي هذه المبادرة في سياق الجهود الحثيثة والمتواصلة التي تبذلها السلطات العمومية لمواكبة الساكنة المتضررة من الظروف المناخية الصعبة، والتخفيف من آثارها الوخيمة، لاسيما في ظل الانخفاض الحاد في درجات الحرارة الذي شهدته المنطقة خلال الفترة الأخيرة، والذي انعكس بشكل مباشر على الظروف المعيشية لساكنة المناطق الجبلية والنائية.

وقد استهدفت هذه العملية الإنسانية الأسر الأكثر هشاشة، حيث تم الحرص على إيصال المساعدات الغذائية إلى مستحقيها وفق مقاربة تضامنية وإنسانية، تراعي العدالة الاجتماعية وتضمن كرامة المواطنين. وشملت هذه المساعدات مواد أساسية تساهم في تلبية الحاجيات اليومية للأسر المتضررة، وتخفف من معاناتها خلال هذه الظرفية الاستثنائية.ومرت عملية التوزيع في ظروف جيدة، وبتنظيم محكم، بفضل التنسيق الفعال بين السلطات الإقليمية والمحلية، حيث سادها الانضباط وحسن التدبير، مع اتخاذ كافة التدابير اللازمة لضمان السير السلس للعملية،

واحترام المعايير التنظيمية المعمول بها. كما عكست هذه المبادرة مستوى التعبئة والمسؤولية التي تتحلى بها مختلف المصالح المعنية، خدمةً للصالح العام وحفاظًا على سلامة الساكنة.

وتجسد هذه العملية قيم التضامن والتكافل الاجتماعي التي تميز المجتمع المغربي، كما تؤكد حرص الدولة على الوقوف إلى جانب مواطنيها في الأوقات الصعبة، وتوفير الدعم اللازم لهم لمواجهة التقلبات المناخية القاسية، خاصة في المناطق الجبلية التي تعرف هشاشة بنيوية وظروفًا طبيعية استثنائية.وفي ختام هذا العمل الإنساني النبيل،

تبقى هذه المبادرات التضامنية خير دليل على يقظة السلطات العمومية وحرصها الدائم على حماية الساكنة، خاصة في المناطق الجبلية التي تواجه تحديات مناخية قاسية. كما تعكس هذه التدخلات روح المسؤولية والتكافل التي تجمع مختلف المتدخلين، وتؤكد أن العناية بالمواطن تظل في صلب السياسات العمومية. وستواصل السلطات الإقليمية والمحلية، بتنسيق مع مختلف الشركاء، تتبع الأوضاع واتخاذ التدابير اللازمة كلما دعت الضرورة، بما يضمن سلامة الساكنة وصون كرامتها، وتعزيز الثقة المتبادلة بين المواطن والإدارة.

في ليالي البرد القارس: تازة تحمي أبناءها من الشارع وتعيد للإنسان كرامته بوادي أمليل

تازة توفيق الكنبور

تنفيذاً للتوجيهات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، وفي إطار الجهود الرامية إلى التخفيف من آثار موجة البرد، أشرف السيد رشيد بنشيخي، عامل إقليم تازة ورئيس اللجنة الإقليمية لليقظة، على إطلاق عملية إنسانية واسعة لإيواء الأشخاص بدون مأوى بمركز الإسعاف الاجتماعي وادي أمليل.

وانطلقت هذه المبادرة ليلة الثلاثاء 23 دجنبر 2025، تحت إشراف مباشر للسلطة الإقليمية، وبمشاركة لجنة مختلطة تضم السلطة المحلية، والتعاون الوطني، والدرك الملكي، والقوات المساعدة، والوقاية المدنية، وجماعة وادي أمليل، وجمعية الأمل للرعاية الاجتماعية، وإدارة المركز، إلى جانب ممثلي الإعلام، في نموذج يجسّد قيم التضامن والتكافل الاجتماعي. وقد أسفرت العملية عن إيواء ستة أشخاص بدون مأوى، جميعهم ذكور، إضافة إلى استقبال شخص مسن قادم من جماعة مطماطة بسبب سكنه بمنزل مهدد بالسقوط، واستقبال امرأة في وضعية الشارع بتوجيه من السلطة المحلية بتاهلة.

ويواصل مركز الإسعاف الاجتماعي وادي أمليل، باعتباره مؤسسة اجتماعية إقليمية رائدة من ثمار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، تقديم خدماته المتنوعة طيلة السنة، من استقبال وإطعام وتطبيب ومواكبة اجتماعية وقانونية، تأكيداً على التزام الدولة بحماية الفئات الهشة وصون كرامتها الإنسانية.

وتبقى هذه المبادرة الإنسانية رسالة قوية مفادها أن الدولة، بمختلف مكوناتها، حاضرة إلى جانب مواطنيها في أحلك الظروف، حريصة على صون كرامتهم وضمان حقهم في العيش الآمن. فحين تنخفض درجات الحرارة وتشتد قسوة البرد، يعلو دفء التضامن والتآزر، ليؤكد أن العمل الاجتماعي ليس مجرد تدخل ظرفي، بل التزام إنساني متواصل يجعل من حماية الفئات الهشة أولوية راسخة، ومن قيم الرحمة والتكافل عنواناً لمغرب يسير بثبات نحو العدالة الاجتماعية والعيش الكريم للجميع.

عصابة إجرامية تقتحم منزلاً بحي الزموري ٣ بطنجة والجريدة تتوفر على شريط فيديو يوثق الواقعة

علمت الجريدة من مصادر موثوقة أن منزلاً بحي الزموري 3، المحاذي لأسواق السلام بمدينة طنجة، تعرض لعملية سرقة خطيرة نفذها عدد من الشبان، وذلك قبل حوالي شهرين، في واقعة هزت سكان الحي.

وتتوفر الجريدة على شريط فيديو واضح المعالم، يوثق لحظة دخول المشتبه فيهم إلى المنزل، حيث يظهرون وهم يصعدون درج العمارة، قبل أن يعمدوا إلى الاستيلاء على مبالغ مالية وممتلكات ثمينة، ثم يغادرون المكان بكل هدوء.

ويظهر الفيديو وجوه المشتبه فيهم بشكل مكشوف، ما يعزز من إمكانية التعرف عليهم من طرف المصالح المختصة. وحسب تصريح العائلة المتضررة للجريدة، فإن القيمة الإجمالية للمسروقات تناهز 21 مليون سنتيم، تشمل حُلياً ذهبية تعود للزوجة، إضافة إلى مبالغ مالية كانت داخل المنزل.

وأكدت العائلة أنها تقدمت بشكاية رسمية لدى مصالح الشرطة القضائية بولاية أمن طنجة فور اكتشاف السرقة، ولا تزال إلى حدود الساعة تنتظر إيقاف المتورطين في هذه القضية.

وفي تطور لافت، صرحت العائلة بأنها تشك في خادمة سابقة كانت تتردد على المنزل بدعوى الاشتغال في الأعمال المنزلية، مشيرة إلى أنها سبق وأن رافقتها إحدى زميلاتها إلى المنزل في وقت سابق، ما يثير الشكوك حول احتمال تورطها أو معرفتها بتفاصيل المكان. وطالبت العائلة، عبر الجريدة، والي أمن طنجة بتكثيف الجهود وتسريع وتيرة البحث من أجل تحديد هوية المشتبه فيهم وتقديمهم للعدالة، خاصة في ظل توفر معطيات بصرية مهمة موثقة بشريط فيديو.

ويبقى الأمل معقوداً على تدخل أمني فعال يعيد الطمأنينة لساكنة الحي، وينصف العائلة المتضررة، في انتظار ما ستسفر عنه التحقيقات الجارية.

ضربة أمنية نوعية بسيدي احرازم تطيح بمروج للمخدرات وتدخل الارتياح على الساكنة

تمكن المركز الترابي للدرك الملكي بسيدي احرازم، بتنسيق وتحت إشراف قائد الدرك الملكي بفاس، من تنفيذ عملية أمنية ناجحة أسفرت عن إلقاء القبض على شخص يشتبه في كونه مزودًا للمخدرات واثنين من المستهلكين، وذلك ليلة 17 دجنبر، في إطار المجهودات المتواصلة لمحاربة الاتجار في المخدرات وحماية أمن وسلامة المواطنين.

وحسب مصادر مطلعة، فقد مكنت هذه العملية النوعية من حجز كمية مهمة من مخدر الشيرا، إلى جانب مسحوق الكيف المعد للبيع، فضلاً عن مشروبات كحولية متنوعة ذات منشأ كحولي محلي ، كانت موجهة للاستهلاك والترويج غير المشروع.

وقد جرى توقيف المشتبه فيهم واقتيادهم إلى مقر الدرك الملكي، حيث تم وضعهم تحت تدبير الحراسة النظرية، وذلك تحت إشراف النيابة العامة المختصة، في انتظار تعميق البحث للكشف عن باقي الامتدادات المحتملة لهذه الأنشطة الإجرامية، وتحديد جميع المتورطين المفترضين.

وقد لقيت هذه الحملة الأمنية استحسانًا وترحيبًا كبيرين في صفوف ساكنة سيدي احرازم، وكذا فعاليات المجتمع المدني، التي عبرت عن ارتياحها لمثل هذه التدخلات الحازمة التي تساهم في تعزيز الإحساس بالأمن ومحاربة الظواهر الإجرامية التي تهدد السلم الاجتماعي، خاصة تلك المرتبطة بترويج المخدرات والمسكرات.

وفي هذا الإطار، نوه عدد من المواطنين بالمجهودات المتواصلة التي تبذلها عناصر الدرك الملكي بسيدي احرازم، تحت القيادة الجهوية بفاس، داعين إلى مواصلة هذه الحملات الأمنية لما لها من أثر إيجابي في حماية الشباب والحفاظ على الاستقرار المحلي.

وحسب المعطيات التي توصلت بها الجريدة، فإن هذه العملية تندرج في إطار حملة أمنية متواصلة، لا تزال مستمرة بالمنطقة، وتهدف إلى محاربة جميع أشكال الاتجار غير المشروع في المخدرات والمسكرات، وتعزيز الأمن والاستقرار، وذلك من خلال تكثيف المراقبة والتدخلات الاستباقية حفاظًا على سلامة الساكنة.

حملة أمنية نوعية للدرك الملكي بواد أمليل تسفر عن توقيف مروجي المخدرات وتحظى بإشادة مدنية وحقوقية

في إطار المجهودات المتواصلة لمحاربة الجريمة بشتى أشكالها، وخاصة الاتجار في المخدرات، نفذت عناصر الدرك الملكي بواد أمليل، التابعة لإقليم تازة، وتحت الإشراف الميداني لقائد المركز، عملية أمنية محكمة أسفرت عن توقيف شخص يشتبه في تورطه في ترويج المخدرات الصلبة والأقراص المهلوسة، وذلك بحي السكنى والتعمير بمدينة واد أمليل.

وحسب مصادر محلية، فإن المشتبه فيه كان يشكل تهديدًا حقيقيًا لسلامة المواطنين، حيث جرى ضبطه وهو بحوزته سكين من الحجم الكبير، كما كان مرفوقًا بكلب شرس استعمله لبث الخوف والهلع في صفوف الساكنة، وقد أسفرت عملية التفتيش المنجزة في إطار هذه العملية عن حجز كميات مهمة من المخدرات الصلبة، إضافة إلى عدد من الأقراص المهلوسة المعدة للترويج.

وفي سياق متصل، تمكنت عناصر الدرك الملكي بواد أمليل، خلال اليوم نفسه، من توقيف ستة أشخاص آخرين، من بينهم مروجون ومستهلكون للمخدرات بمختلف أنواعها، وذلك خلال تدخلات أمنية متفرقة تندرج ضمن مقاربة استباقية تهدف إلى محاصرة هذه الظاهرة والحد من آثارها السلبية على المجتمع.

وقد خلفت هذه العمليات الأمنية ارتياحًا كبيرًا في صفوف الساكنة، كما لقيت إشادة واسعة من طرف فعاليات المجتمع المدني والحقوقي، التي نوهت بالصرامة واليقظة التي أبانت عنها عناصر الدرك الملكي، وبنجاعة العمل الميداني الذي ساهم في تعزيز الشعور بالأمن والاستقرار داخل الأحياء السكنية.وفي هذا الإطار، صرح السيد توفيق الكنبور، المنسق الإقليمي للجمعية المغربية للكرامة وحقوق الإنسان بإقليم تازة،

أن هذه العملية النوعية تعكس جدية المقاربة الأمنية المعتمدة، مشيدًا بالمجهودات المتواصلة لعناصر الدرك الملكي في محاربة الجريمة وتجفيف منابعها من خلال تكثيف دورياتها بمختلف النقط السوداء ، كما دعا فعاليات المجتمع المدني والمواطنين إلى تعزيز التعاون مع المصالح الأمنية، عبر التواصل الدائم معها والتبليغ عن كل التحركات المشبوهة والمخالفات القانونية، بما يساهم في حماية المواطنين وممتلكاتهم.

الى ذلك جرى وضع جميع الموقوفين تحت تدابير الحراسة النظرية، رهن إشارة البحث القضائي الذي يجرى تحت إشراف النيابة العامة المختصة، قصد تعميق التحقيق والكشف عن باقي المتورطين المحتملين

عامل إقليم تاونات يترأس لقاءً تواصليا بدائرة تيسة لتعزيز الحكامة التشاركية والتنمية المحلية

احمد الزينبي

في إطار مواصلة برنامج اللقاءات التواصلية الهادفة إلى تعزيز قنوات الحوار والتشاور مع منتخبي الجماعات الترابية، ترأس عامل إقليم تاونات، السيد عبد الكريم الغنامي، يوم الثلاثاء 23 دجنبر 2025، لقاءً تواصليا بمقر جماعة عين لكدج، جمع منتخبي هذه الجماعة إلى جانب منتخبي جماعات امساسة، وأوطابوعبان، وأولاد عياد، التابعة لدائرة تيسة.

وشهد هذا اللقاء حضور السلطات المحلية، ورؤساء المصالح اللاممركزة على المستوى الإقليمي، إضافة إلى رؤساء الأقسام المعنية بالكتابة العامة للعمالة، في إطار مقاربة تشاركية تروم مواكبة الجماعات الترابية في تدبير الشأن العام المحلي وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين.ويندرج هذا الاجتماع في سياق تفعيل سياسة القرب وترسيخ المفهوم الجديد للسلطة،

كما دعا إلى ذلك صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، من خلال اعتماد التواصل المباشر والإنصات لانشغالات المنتخبين باعتبارهم ممثلي الساكنة المحلية.

وفي كلمته الافتتاحية التأطيرية، أبرز السيد عامل الإقليم أن هذا اللقاء يشكل محطة مهمة للاستماع إلى الإكراهات والاقتراحات التي يطرحها المنتخبون، وتبادل الأفكار والتصورات بشأن القضايا التنموية المطروحة، مؤكداً على ضرورة تعزيز التنسيق والتكامل بين مختلف المتدخلين الترابيين، واعتماد منهجية عمل قائمة على الشفافية والتعاون، بما يساهم في الارتقاء بجودة الخدمات العمومية المحلية ودعم الدينامية التنموية بالإقليم.وخلال أشغال اللقاء، التي تميزت بأجواء من النقاش المسؤول والإنصات الفعال، عبر المنتخبون عن تثمينهم لهذه المبادرة التواصلية، معتبرين إياها آلية ناجعة لتقريب الإدارة من المنتخبين والساكنة ،

كما تقدموا بجملة من الملتمسات والمقترحات، همت بالأساس دعم البنيات التحتية والتجهيزات الأساسية، وتعزيز القطاعات الاجتماعية وخدمات القرب، خاصة في مجالات التزود بالماء الصالح للشرب، والكهرباء، والطرق والمسالك القروية، والمنشآت الفنية، إلى جانب الصحة والتعليم.

وفي ختام اللقاء، نوه السيد عامل الإقليم بالتفاعل الإيجابي والمسؤول للمنتخبين، مؤكداً أنه بعد تحديد الأولويات سيتم بحث الصيغ والإطارات المناسبة لدراسة الملتمسات المقدمة والعمل على تنزيلها في إطار تشاركي ، كما شدد على أن المسار التنموي لإقليم تاونات سيتعزز من خلال إعداد وتنزيل برامج التنمية الترابية المندمجة، وفق مقاربة تشاركية، تنفيذًا للتعليمات الملكية السامية الرامية إلى تحقيق تنمية متوازنة ومستدامة تخدم مصالح الساكنة المحلية.

عامل إقليم تازة في زيارة ميدانية لباب بودير لمواكبة الساكنة خلال موجة البرد القارس

في إطار المقاربة التواصلية والإنسانية التي تعتمدها السلطة الإقليمية بتازة، وتفاعلاً مع موجة البرد القارس التي تشهدها المنطقة، قام السيد رشيد بنشيخي، عامل إقليم تازة ورئيس اللجنة الإقليمية لليقظة والتتبع، يوم الخميس 17 دجنبر 2025، بزيارة ميدانية إلى مركز جماعة باب بودير.

وتهدف هذه الزيارة إلى الاطمئنان على أوضاع الساكنة والوقوف على ظروفهم الاجتماعية والصحية، في ظل الانخفاض الحاد في درجات الحرارة والتساقطات المطرية والثلجية الكثيفة ، كما تفقد عامل الإقليم سير عمليات إزالة الثلوج وفتح المسالك الطرقية، ضماناً لانسيابية حركة السير وفك العزلة عن الساكنة، تنفيذاً للتوجيهات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

وخلال هذه الجولة، أجرى السيد العامل لقاءات مباشرة مع عدد من المواطنين وزوار المنطقة، استمع فيها لانشغالاتهم وانتظاراتهم،

مؤكداً على ضرورة تسريع التدخلات الميدانية لضمان سلامة المواطنين واستمرارية الخدمات الأساسية.

وتندرج هذه المبادرة في إطار تفعيل دور اللجنة الإقليمية لليقظة والتتبع، وتعكس البعد الإنساني والتضامني للسلطة الإقليمية، وحرصها على مواكبة ساكنة المناطق المتأثرة بموجة البرد والوقوف إلى جانبها خلال هذه الظروف المناخية الصعبة.

كما شكلت هذه الزيارة مناسبة للتأكيد على روح القرب والمسؤولية التي تميز تدخلات السلطات الإقليمية، حيث تم التشديد على مواصلة التعبئة الشاملة لمختلف المتدخلين، وتعزيز التنسيق بين المصالح المعنية، بما يضمن نجاعة التدخلات وسرعة الاستجابة لمتطلبات الساكنة ، وتعكس هذه الخطوة حرص السلطات على جعل المواطن في صلب الاهتمام، وترسيخ ثقافة التضامن والتآزر، خاصة في الفترات المناخية الاستثنائية التي تتطلب حضورا ميدانيا فعالا واستباقيا.

فاجعة انهيار عمارتين بحي المسيرة بفاس: بين هول المأساة، نجاعة التدخل، وجدلية المسؤولية

متابعة: أحمد الزينبي

خلّفت فاجعة انهيار عمارتين سكنيتين بحي المسيرة بمدينة فاس صدمة عميقة في نفوس الساكنة المحلية والرأي العام الوطني، لما أسفرت عنه من خسائر بشرية وآثار نفسية وإنسانية جسيمة، أعادت إلى الواجهة إشكالية السلامة العمرانية، وتدبير المباني الآيلة للسقوط، وحدود المسؤولية المشتركة بين مختلف المتدخلين.

وأمام هذا المصاب الجلل، فإن أول ما يفرض نفسه هو التعبير عن أصدق عبارات التعازي والمواساة لأسر الضحايا، والدعاء بالشفاء العاجل للمصابين، مع التأكيد على أن هذه الفاجعة تركت أثراً بالغاً في وجدان الفاسيين، وامتد صداها إلى عموم المغاربة، لما تحمله من دلالات إنسانية واجتماعية مؤلمة.

وفي إطار التفاعل السريع مع هذه الفاجعة، انتقل إلى عين المكان السيد والي جهة فاس-مكناس، عامل عمالة فاس، السيد خالد آيت الطالب، حيث أشرف ميدانياً على تتبع عمليات الإنقاذ والإغاثة، واطّلع عن كثب على ظروف التدخل ومجريات الوضع. وقد أعطى السيد الوالي تعليماته الصارمة لمختلف المصالح المعنية من أجل تسريع وتيرة التدخل، وضمان التكفل الفوري بالضحايا، وتأمين محيط الحادث، إلى جانب اتخاذ كل الإجراءات الاستعجالية الكفيلة بالحفاظ على سلامة الساكنة، كما شدد على ضرورة التعامل بصرامة مع ملف المباني الآيلة للسقوط، وعدم التهاون في تطبيق القوانين الجاري بها العمل، تفادياً لتكرار مثل هذه الحوادث المأساوية.

وعلى المستوى الميداني، أفادت مصادر مسؤولة أن وحدة إزالة الأنقاض التي تدخلت في الحادث تتبع للقيادة الجهوية للوقاية المدنية بفاس، حيث جرى تعبئتها فور وقوع الانهيار، وقد باشرت هذه الوحدة، بصفتها قوة متخصصة، عمليات البحث والإنقاذ وتأمين محيط الحادث ورفع الكتل الإسمنتية باستخدام تجهيزاتها التقنية، مع احترام شروط السلامة المعمول بها، كما تم التنسيق بشكل متواصل مع مختلف المصالح المعنية، خاصة فرق الإسعاف التي تولّت نقل المصابين إلى المستشفى الجامعي، في تدخل متكامل يعكس درجة الجاهزية والنجاعة في تدبير حالات الطوارئ الكبرى.

ومن جانبها، عبأت مصالح الصحة أطرها الطبية والتمريضية، حيث جرى التكفل بالمصابين وتقديم العلاجات الضرورية داخل المستشفى الجامعي، مع تتبع حالتهم الصحية بحسب خطورة الإصابات، كما تم تسجيل حضور يومي ومتواصل لمصالح الأمن والسلطة المحلية إلى جانب الضحايا وأسرهم، لمواكبة تطورات الوضع وتقديم الدعم الإداري والإنساني اللازم.

وفي سياق التفاعل الميداني مع هذه الفاجعة، انتقل إلى عين المكان فريق حقوقي وإعلامي تابع للجمعية المغربية للكرامة وحقوق الإنسان وحماية المال العام بالمغرب، وذلك في إطار القيام بمهامه التتبعية والرقابية. وقد هدف هذا الانتقال إلى تقييم الوضع عن كثب، والوقوف على حقيقة ما جرى، وكيفية تدبير وتفاعل مختلف المتدخلين مع الحادث.

وخلال هذه الزيارة الميدانية، قام الفريق برصد مجموعة من الملاحظات وتشخيص أولي للحالة الإنسانية للمتضررين، خاصة ما يتعلق بظروف الأسر التي فقدت مساكنها، وحاجياتها الآنية في مجالات الإيواء، والدعم النفسي، والمواكبة الاجتماعية والإدارية، إلى جانب الاستماع لشهادات بعض المتضررين وساكنة الحي، في أفق إعداد تقرير حقوقي يوثق للوقائع ويرصد مكامن الخلل ويقترح توصيات عملية كفيلة بصون كرامة الضحايا وتعزيز الحق في السكن الآمن.

وفي خطوة مهمة لتعزيز السلامة، عاينت عناصر المختبر العمومي للتجارب والدراسات سبع عمارات مجاورة لمكان الحادث، وقد تم إخلاؤها فوراً من السكان لتفادي أي مخاطر إضافية، مع التشديد على ضرورة تدعيمها من طرف المقاول المسؤول لضمان استقرار المباني وسلامة الساكنة.

وبموازاة ذلك، واصلت السلطات المحلية والأمنية تتبع تطورات الحادث وتداعياته، من خلال حصر الخسائر البشرية والمادية، واتخاذ التدابير الاستعجالية لمواكبة المتضررين. وفي هذا السياق، باشرت الفرقة الجهوية للشرطة القضائية، تحت إشراف النيابة العامة المختصة وبتعليمات من الوكيل العام للملك، الأبحاث الميدانية وجمع المعطيات التقنية والقانونية اللازمة، من أجل تحديد ظروف وملابسات الانهيار وترتيب المسؤوليات، مع التأكيد على أن كل من ثبت تورطه، بشكل مباشر أو غير مباشر، سيخضع للمساءلة وفق ما يقتضيه القانون.

غير أن هذه الفاجعة لم تخلُ من تفاعلات متباينة على مستوى الفضاء الرقمي، حيث تداولت بعض الصفحات والحسابات على مواقع التواصل الاجتماعي معطيات وتأويلات لا ترتبط بالوقائع الثابتة للحادث، في مقابل توجه صفحات أخرى نحو تحميل المسؤولية بشكل مباشر لبعض المنتخبين أو رجال السلطة، أو توظيف الحدث في سياق حسابات سياسية ضيقة، في محاولة للركوب على المأساة واستثمارها خارج منطق التحليل الموضوعي والمسؤول.

وفي هذا السياق، يرى عدد من المتابعين أن المسؤولية في مثل هذه الحوادث تظل مسؤولية مركبة ومشتركة، تتداخل فيها أدوار عدة أطراف، من بينها المنتخبون، والسلطات المحلية، والمصالح التقنية، إلى جانب المواطنين أنفسهم، خاصة في ما يتعلق بالسكن في بنايات قديمة أو متضررة، أو إجراء تعديلات غير مرخصة قد تضعف سلامة المباني. وهو ما يستدعي مقاربة شمولية، بعيدة عن منطق الاتهام الأحادي، وقائمة على التقييم الموضوعي والبحث عن حلول مستدامة.

وبحسب مصادر من الساكنة المتضررة، فإن الأسر التي فقدت مساكنها نتيجة هذا الانهيار ستبحث، بتنسيق مع السلطات المعنية، عن حلول بديلة لإيوائها في منازل أخرى، في انتظار ما ستسفر عنه نتائج التحقيق، والإجراءات التي ستتخذ في إطار برامج إعادة الإسكان أو الدعم الاجتماعي.

إن فاجعة انهيار عمارتين بحي المسيرة لا ينبغي أن تختزل في حدث عابر، ولا أن تستغل سياسياً أو إعلامياً، بقدر ما تفرض وقفة تقييم جادة لسياسات التعمير، ومراقبة البنايات الآيلة للسقوط، وتعزيز آليات الوقاية والاستباق، حفاظاً على أرواح المواطنين وصوناً لحقهم في السكن الآمن. فالمآسي، مهما كانت قسوتها، يمكن أن تشكّل منطلقا لإصلاح حقيقي، إذا ما جرى التعامل معها بروح المسؤولية، والصرامة، والإنصاف، والاحترام الواجب لآلام الضحايا.

إقليم تاونات: دينامية جديدة في التدبير والحوار من أجل تنمية شاملة

متابعة : احمد الزينبي

ترأس عامل إقليم تاونات، السيد عبد الكريم الغنامي، يوم الأربعاء 10 دجنبر 2025، لقاءً تواصلياً بمقر جماعة المكانسة، جمع منتخبي جماعتي المكانسة ، والغوازي إلى جانب السلطات المحلية ، ورؤساء مختلف المصالح اللاممركزة ، ويأتي هذا اللقاء في إطار سلسلة الاجتماعات التي أطلقتها عمالة الإقليم بهدف تعزيز التواصل مع المنتخبين وتتبع تدبير الشأن العام المحلي وفق مقاربة تشاركية منفتحة.

وخلال هذا الاجتماع، أكد السيد العامل أن هذه المبادرة تتيح فرصة لتقريب الرؤى وتبادل الأفكار حول أولويات التنمية المحلية، مبرزاً أهمية التنسيق بين مختلف المتدخلين لضمان نجاعة البرامج والمشاريع المستقبلية. كما استعرض المسؤول الإقليمي أهم الأوراش التنموية التي يشهدها الإقليم، المنجزة في إطار البرامج القطاعية والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية ومساهمات الجماعات الترابية وباقي الشركاء.

من جهتهم، عبر المنتخبون عن تقديرهم لهذه المبادرة التي اعتبروها آلية نوعية لتعزيز الحوار المؤسساتي، حيث عرضوا مجموعة من المقترحات المتعلقة بتحسين البنية التحتية والخدمات الأساسية خاصة في مجالات الماء والكهرباء والطرق والصحة والتعليم.

وفي ختام اللقاء، أشاد السيد العامل بالتفاعل البناء، مؤكداً أن الأولويات ستتم دراستها في إطار تشاركي يواكب الرؤية الملكية الرامية إلى تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية وتحقيق تنمية مندمجة. كما جدد تأكيده على انفتاح مصالح العمالة الدائم على المنتخبين.

وعلى هامش هذا اللقاء، قام السيد العامل بزيارة ميدانية شملت المركز الصحي الحضري من المستوى الثاني والعقار المخصص لبناء مستشفى القرب بقرية با محمد، إضافة إلى مركب الصناعة التقليدية للمنتوجات النباتية بجماعة اجبابرة، في إطار تتبع المشاريع التنموية والاجتماعية بالإقليم.ويأتي هذا اللقاء في سياق دينامية تنموية يعيشها إقليم تاونات خلال السنوات الأخيرة، حيث تتقاطع الجهود بين السلطات الإقليمية والمنتخبين والقطاعات الحكومية لإرساء نموذج تنموي محلي يقوم على القرب والإنصات وتحديد الأولويات وفق حاجيات الساكنة. هذه المقاربة التشاركية أضحت ركيزة أساسية لدعم المشاريع الكبرى وتحسين جودة الخدمات، بما يعكس الإرادة القوية لجعل الإقليم فضاءً صاعداً للتنمية المستدامة وتكريس حكامة متجددة تستجيب لتطلعات المواطنين.

هيئات المحامين بالمغرب تعلن إضراباً وطنياً وتلوّح بالتصعيد رفضا لمشروع قانون المهنة

مراسلة خاصة

أعلنت جمعية هيئات المحامين بالمغرب عن خوض إضراب وطني شامل عن تقديم مختلف الخدمات المهنية لمدة أسبوع كامل، ابتداءً من 26 يناير الجاري، مع تنظيم وقفة احتجاجية وطنية يوم الجمعة 6 فبراير المقبل أمام مقر البرلمان بالعاصمة الرباط، وذلك احتجاجاً على مشروع قانون مهنة المحاماة رقم 23.66.

وجاء هذا القرار، حسب بلاغ صادر عن مكتب الجمعية عقب اجتماعه المنعقد بالرباط بتاريخ 17 يناير الجاري، تعبيراً عن رفض المحامين لما اعتبروه نهجاً أحادياً من طرف وزارة العدل في إعداد مشروع القانون، دون إشراك فعلي لممثلي المهنة. كما ندد البلاغ بتصريحات رسمية وصفت بغير المسؤولة، معتبراً أنها تمس بمكانة المحاماة وتقلل من أدوارها الدستورية والحقوقية في حماية الحقوق والحريات وصيانة العدالة.

وشددت الجمعية في بلاغها على تشبثها باستقلالية مهنة المحاماة، ورفضها القاطع تحميلها مسؤولية الاختلالات التي تعاني منها منظومة العدالة، مؤكدة أن إصلاح هذا القطاع الحيوي يقتضي اعتماد مقاربة تشاركية حقيقية تقوم على الحوار الجاد والمسؤول مع كافة المتدخلين.

وفي السياق ذاته، دعت الجمعية عموم المحامين والمحاميات إلى الاستعداد لمواصلة الأشكال النضالية، والانخراط المكثف في الوقفة الوطنية المقررة، دفاعاً عن المهنة وكرامتها. كما أعلنت إبقاء اجتماع مكتب الجمعية مفتوحاً لمتابعة مستجدات الملف واتخاذ ما يلزم من قرارات وفق تطور الأوضاع.

من تيسة إلى الهامش المنسي: ثلاث ولايات من التهميش، مشاريع ملكية معطلة، اختلالات جسيمة وصرخة الساكنة تطالب بالمحاسبة وربط المسؤولية بالمساءلة

متابعة : احمد الزينبي

رسمت الأمانة العامة للجمعية المغربية للكرامة وحقوق الانسان وحماية المال العام بالمغرب، في تشخيصها للأوضاع بجماعة تيسة، صورة قاتمة على المنطقة، وذلك على خلفية ما عاشته وتعيشه المنطقة من تهميش وإهمال لا يطاق على جميع المستويات، حيث سجلت بامتعاض شديد تدهور الأوضاع الاجتماعية، والاقتصادية، وعقم على المستوى التنموي منذ ثلاث ولايات عجاف (2010 – 2025)، ما جعل هذه الولايات تتسم بضعف بين في تدبير الشأن المحلي بالمنطقة، لافتقار معظم مكونات المجالس السابقة، والحالية لرؤية استراتيجية هادفة وخلاقة، تسهم من خلالها في خلق مشاريع تنموية على جميع المستويات، لانتشال فئات واسعة من الفقر وضيق ذات اليد.

فمدينة تيسة عاصمة الحيانة تعاني كباقي جماعات الإقليم من هشاشة واضحة في بنيتها التحتية، حيث تتآكل الطرقات، وتتهالك الإنارة العمومية، وتغيب شبكة الواد الحار، ناهيك عن معاناتها مع اختلالات خطيرة في عدد من الأحياء، بل إن بعض المناطق، مثل حي الدومية الصفيحي، ما تزال ساكنته تنتظر منذ سنوات حقها في التأهيل والعيش الكريم، دون أي مؤشرات جدية لحل مشكل تهيئة الحي المذكور، هذا دون إغفال المشكل العالق الذي عمر طويلا والمتعلق بالتسوية العقارية لحي المحلة، ما يجعل المدينة خارج مسار التنمية، وكأنها تعيش على هامش الزمن، بينما تسجل مشاريع شبه معطلة، وأخرى منجزة دون جودة أو استدامة، ما يعكس غياب الحكامة وسوء التدبير.

أمام هذا الواقع المزري، أصبحت ساكنة تيسة فاقدة للثقة في المجالس المنتخبة، بعدما أدركت أن الوعود الانتخابية غالبا ما تستعمل كورقة ظرفية، سرعان ما تنسى بعد طي صفحة الاستحقاقات، إن مدينة تيسة اليوم في حاجة ماسة إلى منتخبين غيورين على المصلحة العامة، يمتلكون الجرأة، والنزاهة، والكفاءة، قبل الخطابات والشعارات، وتحتاج إلى مجلس جماعي ينصت للساكنة، ويحاسب على تدبيره انطلاقا من ربط المسؤولية بالمحاسبة، ويضع التنمية الحقيقية في صلب أولوياته.

فالمدينة التي رصدت لها مبالغ مالية مهمة منذ الزيارة الملكة لجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، سنة 2010، حين أنعم حفظه الله على رعاياه بمجموعة من المشاريع التنموية الوازنة،

من قبيل مشروع تهيئة المجال الحضاري، وإحداث قاعة مغطاة، ومركب تجاري، ومسبح، وتهيئة الملعب البلدي، إلا أن هذه المشاريع اعترتها مجموعة من الاختلالات والخروقات، ولم يتم تنزيلها بالشكل المطلوب، فرغم الحلول الترقيعية التي شملت البعض من هذه المشاريع مع غض الطرف عن الاختلالات المذكورة، ظلت مجموعة من المشاريع معطلة وعبارة عن أطلال تقاوم عوادي الزمن، نظير المركب التجاري الذي يعتبر وصمة عار على جبين كل من ساهم في بنائه انطلاقا من مصممه، ومكتب الدراسات، وكذا المقاولة نائلة المشروع، والقسم التقني المكلف بتتبع الاشغال، وصولا إلى اللجنة المختلطة التي قامت بالتسليم النهائي للمشروع،

لكونه غارقا في الاختلالات والخروقات المتمثلة في عدم احترامه لما هو منصوص عليه في دفتر التحملات. ما جعل العديد من المتتبعين أنداك يتساءلون عن السر في هذا التسليم النهائي الملغوم رغم عدم توفر المركب التجاري على شبكة الصرف الصحي، وكذا عدم ربطه بالماء والكهرباء.

كما رصدت الجمعية الحقوقية المذكورة، الحالة المزرية والمقيتة لما سمي قسرا بالسوق النموذجي المحاذي للملعب البلدي، الممول من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، لفائدة باعة الخضر أساسا، حيث اعتبرته الفعاليات الحقوقية هدرا بينا للمال العام، لكونه يفتقر لأبسط الشروط التي تحفظ كرامة المواطن، من حيث توفير الماء والكهرباء والمرافق الصحية،

هذا بالإضافة لصعوبة الولوج إليه شتاء بسبب الأوحال المحيطة به من كل جانب، لكونه تم تشييده بشكل ارتجالي ومتسرع.

وفي السياق ذاته، يشكل السوق الأسبوعي بمدينة تيسة، بإقليم تاونات، نموذجا صارخا للاختلالات العميقة التي تعيشها المدينة على مستوى البنية التحتية والتدبير المحلي، حيث تحول هذا الفضاء الذي يفترض أن يكون رافعة اقتصادية واجتماعية، إلى عنوان للإهمال، وفضاء يعكس الفشل الذريع للمجالس الجماعية المتعاقبة، بما فيها المجلس الحالي.

فسوق تيسة الأسبوعي يفتقر لأبسط شروط الكرامة الإنسانية والتنظيم، إذ تغيب عنه التهيئة، وتنعدم فيه المرافق الأساسية، وتغرق أرضيته في الأوحال مع أولى التساقطات المطرية، ما يعرض التجار والمرتفقين، خصوصًا القادمين من الدواوير المجاورة، لمعاناة يومية وإهانة مستمرة منذ سنوات طويلة، هذا بالاضافة لموقعه بملتقى الطرق المؤدية للمدينة وللجماعات المجاورة،

حيث يشكل يوم السوق الأسبوعي نقطة سوداء نتيجة العدد الكبير للمركبات التي تحج إليه، ما يخلق عرقلة كبيرة في حركة السير، ناهيك عن كونه يطل عل ضفة الوادي التي لم تسلم من تدمير بيئي كبير نتيجة رمي النفايات و مخلفات المجزرة في مجراه، دون تسجيل أي تدخل فعلي، يعكس حس المسؤولية أو التخطيط المعقلن.

إن الوضعية المزرية للسوق ليست سوى جزء من صورة أشمل لمدينة تعيش شللًا تنمويا واضحًا، في ظل غياب تام لرؤية استراتيجية لدى المجلس الجماعي بتيسة. مشاريع معلنة لم تر النور، وأخرى أنجزت بشكل ترقيعي وسرعان ما أصبحت مهترئة، ما يطرح أكثر من علامة استفهام حول طريقة صرف المال العام، في غياب المحاسبة والشفافية.

من جهة أخرى، وقفت الجمعية الحقوقية المذكورة على هول الوضع الذي تعيشه ساكنة تجزئة أم الخيول، التي تفتقر بدورها إلى أبسط شروك الحياة الكريمة،

رغم أن هذا الحي كان بمثابة نواة سكنية نموذجية أقيمت على أرض السوق الأسبوعي القديم، بعدما تولت شركة العمران تهيئته وتجزيئه لقطع سكنية، إلا أن هذا المشروع استغل بشكل بشع من طرف بعض المنتخبين أنداك والذين استفادوا بشكل مريب من أجود القطع، لكونهم يعرفون من أين تأكل الكتف، حيث خرج مشروع التجزئة ناقصا على مستوى التجهيز بخصوص الشوارع والازقة التي لم يتم تزفيتها، لتظل عبارة عن شوارع مترية تغمرها الحفر، كما اثارت التجزئة المذكورة استغرابا كبيرا لكونها سلمت بدون إحداث مساحات خضراء، ومرافق ضرورية كوحدة مدرسية، ومسجد، ما يترك باب التأويلات مطروحا حول هذه النواقص، والذي يستدعي فتح تحقيق جدي بخصوصها.

كما سجلت الجمعية الحقوقية، مجموعة من الملاحظات بخصوص مشروع العمران الذي يهم تأهيل الاحياء الناقصة التجهيز بالوسط الحضري بتيسة،

حيث توصلت بمجموعة من الحقائق تتعلق أساسا بعدم ادراج مجموعة من الاحياء في المشروع المذكور، ما يطرح العديد من التساؤلات حول ذلك، كما تطالب الجمعية الحقوقية، بضرورة تتبع أشغال هذا المشروع بالجدية المطلوبة، لكي لا يعرف مصير باقي المشاريع الفاشلة السابقة.

وأمام هذا الوضع المتأزم، أصبح من الضروري والملح تدخل السيد عبد الكريم الغنامي، عامل إقليم تاونات، من أجل فتح تحقيق جدي وشامل حول أسباب تعثر وتوقيف عدد من المشاريع الحيوية بمدينة تيسة، وفي مقدمتها مشروع المستشفى المحلي الذي ظل معلقًا دون مبررات واضحة، رغم كونه حقًا أساسيا للساكنة كما يظل مطلب ربط المسؤولية بالمحاسبة أمرا لا يقبل التأجيل، عبر الوقوف على كيفية صرف الأموال العمومية التي رصدت لتنمية المدينة، وتحديد المسؤوليات ومساءلة كل من ثبت تورطه في الإهمال أو سوء التدبير أو ضياع المال العام، فمدينة تيسة لم تعد تحتمل مزيدًا من الانتظار أو الوعود الفارغة، والساكنة اليوم تطالب بتدخل سلطات الوصاية لوضع حد لهذا النزيف التنموي، وإعادة الاعتبار لمدينة تستحق العدالة المجالية والتنمية الحقيقية.

معاصر الزيتون بإقليم تاونات: "حاميها حراميها" وجرائم بيئية تهدد الماء والحياة

متابعة: أحمد الزينبي

يشهد إقليم تاونات في الآونة الأخيرة وضعًا بيئيا بالغ الخطورة، نتيجة الاستمرار في رمي مخلفات معاصر الزيتون، المعروفة محليا بـ"المرج"، داخل المجاري المائية والأودية، وفي مناطق متعددة، من بينها الخلالفة، وفناسة باب الحيط، ومرنيسة، وغفساي، وحوض ورغة. ويأتي ذلك في وقت يعاني فيه الإقليم أصلًا من خصاص حاد في مياه الشرب وتراجع مقلق في الموارد المائية.

وقد جرى توثيق هذه الممارسات عبر فيديوهات متداولة على مواقع التواصل الاجتماعي، إضافة إلى تقارير إعلامية أنجزها مراسلون صحفيون من عين المكان، كشفت عن عمليات تفريغ المرج مباشرة في الأودية دون أي احترام للمعايير البيئية أو القوانين الجاري بها العمل، وفي ظل غياب شبه تام لمراقبة السلطات المحلية ولجان التتبع والمراقبة.

ويعد "المرج" من أخطر النفايات الصناعية الناتجة عن معاصر الزيتون، نظرا لاحتوائه على مواد عضوية سامة تؤدي إلى تلويث الفرشة المائية، وإفساد مياه الشرب والسقي، والقضاء على الكائنات الحية داخل الأودية، فضلًا عن انبعاث روائح كريهة، وما يترتب عنها من أضرار صحية مباشرة على الساكنة. وتتضاعف خطورة هذه الممارسات حين يتم التخلص من هذه النفايات داخل مجاري المياه التي يعتمد عليها المواطنون بشكل مباشر أو غير مباشر.

والمثير للقلق، حسب ما يتم تداوله محليا، أن أغلب أرباب معاصر الزيتون بإقليم تاونات هم سياسيون منهم برلمانيون ورؤساء جماعات ومجالس أخرى ، يفترض فيهم تمثيل الساكنة والدفاع عن مصالحها، والسهر على حماية البيئة والموارد الطبيعية ، غير أن الواقع يكشف عن حالة "حاميها حراميها"، حيث يتحول المسؤول المفروض فيه تطبيق القانون إلى أول من يخرقه ويدوس عليه.

ورغم وضوح الخروقات وتعدد الأدلة المصورة، تسجل الساكنة والفعاليات المدنية غيابا ملحوظا لدور لجان المراقبة، وعدم تفعيل القوانين البيئية التي تنص على منع رمي النفايات الصناعية في الطبيعة، وإلزام المعاصر بإنشاء أحواض معالجة مطابقة للمعايير، وترتيب الجزاءات والغرامات في حق المخالفين، وهو ما يفتح الباب أمام تساؤلات مشروعة حول انتقائية المراقبة وغياب ربط المسؤولية بالمحاسبة.

ويطرح هذا الوضع علامات استفهام كبرى حول تضارب المصالح، خاصة أن هؤلاء المنتخبين يحضرون اللقاءات الرسمية المتعلقة بموضوع المرج والحفاظ على البيئة إلى جانب السلطات الإقليمية، دون أن ينعكس ذلك على أرض الواقع في شكل إجراءات زجرية أو حلول عملية.

ورغم أن العدد الرسمي المصرح به لمعاصر الزيتون بالإقليم هو 86 وحدة إنتاجية، تؤكد المعطيات الميدانية أن هذا الرقم في الواقع مضاعف إلى مرتين أو ثلاث مرات، بسبب لجوء عدد من أصحاب المعاصر إلى التحايل عبر التوفر على مطحنتين أو ثلاث داخل المعصرة الواحدة، مع التصريح فقط بآلة واحدة.

والأخطر من ذلك، أن بعض أصحاب المعاصر يصرحون بآلة طحن بطاقة 90 طنا، في حين يتوفرون فعليا على ثلاث آلات قادرة على طحن ما يصل إلى 720 طنا خلال 24 ساعة، وهو ما يضاعف حجم إنتاج المرج بشكل كبير، دون أن تتوفر الأحواض المخصصة على أي قدرة استيعابية حقيقية.

وأمام هذا الوضع، تطالب الساكنة والفعاليات الجمعوية والحقوقية بفتح تحقيق عاجل في ما تم توثيقه إعلاميا، وإنجاز إحصاء شامل ودقيق لعدد معاصر الزيتون وعدد آلات الطحن بكل وحدة، وربط الطاقة الاستيعابية للأحواض بحجم الإنتاج الحقيقي، مع تفعيل دور لجان المراقبة دون تمييز، ومحاسبة كل المتورطين مهما كانت صفتهم، وإلزام المعاصر باحترام دفاتر التحملات البيئية، إضافة إلى إشراك المجتمع المدني والحقوقي في التتبع والمراقبة.

أما بخصوص الأحواض، فرغم توصيات السلطات بضرورة بنائها بالخرسانة المسلحة وفق معايير دقيقة، فإن العديد من المعاصر تلجأ إلى حفر عشوائية تُفرش فقط بـ"الميكة"، ويتم تفريغ المرج فيها، ما يؤدي إلى تسربه مباشرة إلى التربة والفرشة المائية، محدثًا كارثة بيئية حقيقية.

ورغم قيام السلطات الإقليمية بتوفير صهاريج لتفريغ المرج بناءً على معطيات 86 وحدة إنتاجية، فإن الواقع يكشف أن العدد الحقيقي أكبر بكثير، ما يجعل هذه الأحواض غير كافية إطلاقًا، ويؤكد استحالة احترام المعايير البيئية في ظل هذا الخلل البنيوي في الإحصاء والمراقبة.

إن غياب إحصاء دقيق وشامل لعدد آلات الطحن بكل معصرة، وليس فقط عدد المعاصر، يجعل كل التدابير المتخذة غير ذات جدوى، ويبقي الإقليم رهينة نزيف بيئي متواصل.

الى ذلك فإن حماية البيئة ليست شعارًا يرفع في اللقاءات الرسمية، بل ممارسة يومية ومسؤولية جماعية، تبدأ باحترام القانون وتنتهي بحماية حق المواطن في ماء نظيف وبيئة سليمة. وإقليم تاونات اليوم في أمس الحاجة إلى قرارات شجاعة تضع مصلحة الساكنة فوق كل اعتبار، وتنهي منطق الإفلات من العقاب في الجرائم البيئية.

تاونات.. حوالي 800 من نزلاء السجن المحلي عين عائشة يستفيدون من خدمات قافلة طبية متعددة التخصصات

استفاد حوالي 800 من نزلاء ونزيلات السجن المحلي عين عائشة بتاونات، الثلاثاء، من خدمات قافلة طبية متعددة التخصصات نظمتها عمالة إقليم تاونات بشراكة مع المندوبية الإقليمية للصحة والحماية الاجتماعية.

وشملت خدمات هذه القافلة الطبية، المُنظمة بتعاون مع الجمعية الإقليمية لدعم مرضى القصور الكلوي والشأن الصحي بتاونات، تخصصات الطب العام، وطب النساء والتوليد، وطب العظام والمفاصل، وطب الأسنان.

كما تضمنت القافلة، التي أشرف عليها طاقم طبي وتمريضي متخصص، إجراء التحاليل المخبرية والفحص بالصدى والفحص بالأشعة، فضلا عن برمجة إجراء ثلاث عمليات جراحية مستعجلة.

وفي تصريح للجريدة، أفاد مدير السجن المحلي عين عائشة، خالد الزين، أن هذه القافلة الطبية تستهدف استفادة حوالي 800 نزيل ونزيلة من مختلف التخصصات الطبية، إلى جانب إجراء فحوصات بالأشعة والصدى والتحاليل المخبرية، وتمكينهم من الأدوية الضرورية.

وأشار السيد الزين إلى أن ثلاثة نزلاء سيستفيدون من عمليات جراحية تتعلق بالعظام والمفاصل، مؤكدا على أهمية هذه المبادرة في تعزيز الرعاية الصحية داخل المؤسسة السجنية.

من جانبه، أوضح عبد السلام لحمامي، رئيس شبكة المؤسسات الصحية بالمندوبية الإقليمية لوزارة الصحة والحماية الاجتماعية بإقليم تاونات، في تصريح مماثل، أن هذه الحملة الطبية تأتي تجسيدا للعناية السامية التي يوليها صاحب الجلالة الملك محمد السادس لنزيلات ونزلاء المؤسسات السجنية، مبرزا أن النزلاء استفادوا من فحوصات طبية هامة ومتعددة التخصصات، إلى جانب تزويدهم بالأدوية اللازمة.

وأضاف أن هذه المبادرة خلفت صدى طيبا لدى السجناء، الذين كانوا في أمس الحاجة لمثل هذه الحملات، مؤكدا أنه سيتم تتبع جميع الحالات التي تتطلب المراقبة والعلاج على الصعيد الإقليمي.

بدوره، أكد عبد ربه جواد، رئيس الجمعية الإقليمية لدعم مرضى القصور الكلوي والشأن الصحي بتاونات، على أهمية هذه الحملة التي اشتملت على مجموعة من الفحوصات الطبية همت الطب العام، وطب النساء والتوليد، والفحوصات بالأشعة، وطب الأسنان، إضافة إلى التحاليل الطبية، فضلا عن توزيع الأدوية على جميع المرضى وفق التشخيصات الطبية المعتمدة.

ومن جانبهم، عبر عدد من نزلاء ونزيلات المؤسسة السجنية عن استحسانهم الكبير لهذه القافلة الطبية، مشيدين بجودة الخدمات الصحية المقدمة لهم.

جمعية حقوقية: اختلالات في إعادة ترميم محطة قطار تازة تمس الثقة في المؤسسات وتسيء لصورة المغرب

متابعة : احمد الزينبي

ما زالت أشغال تأهيل وتهيئة عدد من المشاريع بمدينة تازة تثير موجة واسعة من الجدل والاستياء، بعد ظهور اختلالات تقنية وعيوب بنيوية وصفت بالخطيرة، خاصة على مستوى تبليط أرصفة محطة القطار التي رُوِّج لها كمحطة من "الجيل الجديد"، لاسيما واجهتها الرئيسية بشارع بئر إنزران.

وحسب معطيات متطابقة، فإن الشارع المذكور كان قد خضع قبل أشهر قليلة فقط لأشغال ترميم وتجديد الأرصفة، في إطار برنامج تهيئة شوارع المدينة ومشروع محطة القطار الجديدة، غير أن الصور المتداولة على مواقع التواصل الاجتماعي، وأخرى توصلت بها وسائل إعلام محلية، كشفت عن تدهور سريع في وضعية الأرضية والأرصفة، ما أعاد إلى الواجهة أسئلة ملحة حول جودة الأشغال واحترام المعايير التقنية المعتمدة. وأبرزت ذات المعطيات أن التساقطات المطرية الأخيرة التي عرفتها مدينة تازة عرت عن اختلالات تقنية واضحة، حيث تحولت أجزاء من رصيف محطة القطار إلى برك مائية،

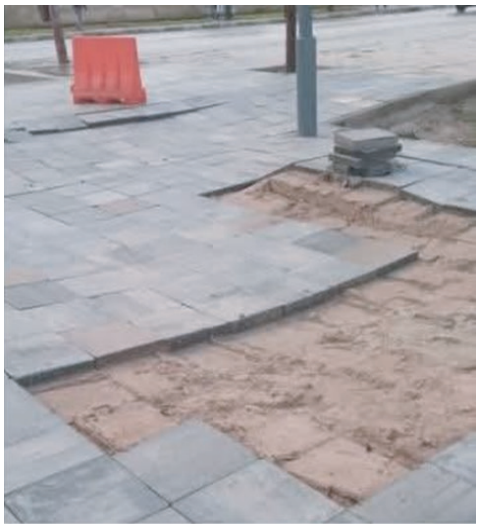

نتيجة تجمع المياه أسفل البلاط الإسمنتي، الأمر الذي عرقل حركة الراجلين وتسبب في تطاير المياه الملوثة، ناهيك عن عدم تناسق تركيب أحجار الرصيف، والذي أدى وفق شهادات متطابقة إلى سقوط عدد من المارة. في هذا السياق، كشفت مصادر محلية أن هذه الوضعية مرشحة للتصعيد، بعدما بات متوقعاً أن تحل لجان تقنية مختصة مرفوقة بمسؤولين من وزارة النقل والسلطات المحلية بعين المكان، للوقوف على طبيعة هذه الاختلالات وتحديد المسؤوليات، خاصة وأن المشروع أنجز تحت إشراف وزارة النقل، وتورطت فيه شركة مكلفة بالأشغال تثار حولها تساؤلات بشأن احترامها لدفاتر التحملات. وعلى ضوء هذه التطورات، دخلت الجمعية المغربية للكرامة وحقوق الإنسان وحماية المال العام بالمغرب على الخط، حيث وجهت مراسلات رسمية إلى كل من وزارة النقل واللوجستيك والمدير العام للمكتب الوطني للسكك الحديدية، مطالبة بفتح تحقيق شامل ودقيق في الجوانب المالية والتقنية المرتبطة بمشروع محطة القطار بتازة، وترتيب الجزاءات القانونية في حق كل من ثبت تورطه، سواء من الجهات المشرفة أو المقاولة المنفذة. واعتبرت الجمعية، في بلاغ لها، أن ما وقع يشكل مهزلة حقيقية في تدبير المال العام، وضربا صارخاً لقيم الحكامة الجيدة والأخلاق والمسؤولية،

محذرة من أن استمرار مثل هذه الاختلالات يكرس فقدان الثقة بين المواطن والمؤسسات، ويسيء بشكل مباشر إلى صورة المغرب ومصداقية المشاريع العمومية، خاصة تلك التي تقدَّم كنماذج تنموية حديثة. من جهتهم، عبر عدد من المواطنين وزوار المدينة عن غضبهم من الوضع الحالي، مشيرين إلى معاناتهم اليومية مع الأوحال والمياه الراكدة والروائح الكريهة الناتجة عن تحرك قطع الرصيف، مؤكدين تخوفهم من أن يتم إغلاق الرصيف مجدداً لإصلاح عيوب كان يفترض تداركها منذ البداية، في احترام تام لمعايير الجودة وربط المسؤولية بالمحاسبة.

وفي انتظار ما ستسفر عنه التحقيقات المرتقبة، يظل الرأي العام المحلي والوطني مطالبا بكشف الحقيقة كاملة دون تمييع أو تسويف، وربط المسؤولية بالمحاسبة مهما كانت الجهات المتورطة. فمشاريع البنية التحتية ليست مجرد واجهات تجميلية، بل التزام أخلاقي وقانوني تجاه المواطنين وحقهم في مرافق آمنة تحترم معايير الجودة والشفافية. إن السكوت عن مثل هذه الاختلالات لا يعني سوى تشجيع الهدر والغش وضرب الثقة في المؤسسات، وهو ما يجعل فتح تحقيق جدي وترتيب الجزاءات اللازمة خطوة ضرورية لإعادة الاعتبار للمال العام، وصون كرامة المواطن، وحماية صورة المغرب من ممارسات تسيء إلى طموحاته التنموية.

تحقيقات مالية تقود إلى حجز ممتلكات منتخبين في عدة مدن المملكة

تشهد عدة مدن مغربية، خلال الأسابيع الأخيرة، تحركات أمنية وصفت بغير المسبوقة، بعدما شرعت الفرق الجهوية للشرطة القضائية في تنفيذ تعليمات صادرة عن شعب غسل الأموال، همت الحجز التحفظي على ممتلكات منتخبين محليين وأقاربهم، على خلفية ملفات معروضة أمام غرف جرائم الأموال بمحاكم الاستئناف.

وتفيد معطيات متطابقة بأن هذه الإجراءات تأتي في إطار مرحلة جديدة من تشديد الرقابة على الإثراء غير المشروع، بعد رصد مؤشرات قوية على تحويل أموال عمومية نحو مشاريع خاصة، عبر شركات وواجهات تجارية يشتبه في استخدامها لتبييض المال العام. وتشمل الشبهات قطاعات مرتبطة بالتدبير الجماعي، مثل النظافة والحراسة والحدائق وكراء السيارات، إضافة إلى مقاه وشركات خدماتية ومقالع.

وحسب مصادر مطلعة، كشفت التحقيقات عن تحولات مفاجئة في حجم ثروات بعض المنتخبين الذين تعاقبوا على تسيير جماعات كبرى، وهي تحولات لا تنسجم مع مداخيلهم القانونية المصرح بها، ما عزز الشبهات ودفع إلى تسريع مساطر البحث والحجز.

وتعتمد المصالح المختصة على تتبع دقيق لمسار المال العام، من خلال تقاطع معطيات الصفقات العمومية، والتحويلات البنكية، وسجلات المحافظة العقارية، بتنسيق مع المجالس الجهوية للحسابات وهيئات المراقبة المالية، وذلك في إطار تفعيل مقتضيات قانون مكافحة غسل الأموال، الذي يعتبر تمويه مصدر الأموال المختلسة وإدماجها في الدورة الاقتصادية جريمة يعاقب عليها القانون.

رؤساء المصالح بوزارة التربية الوطنية يحتجون ضد التهميش ويطالبون بإنصاف مستحق

متابعة : احمد الزينبي

يشتغل رؤساء المصالح في وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة في ظروف مهنية صعبة، تتداخل فيها قلة الموارد البشرية المؤهلة، خاصة بمديريات الهامش، مع إثقال كاهلهم بمهام تقنية يومية تبعدهم عن دورهم الحقيقي كمخططين وقادة مشاريع، حيث يزداد الوضع تعقيدًا حين يسند المنصب أحيانًا دون تكوين كاف أو تجربة سابقة، في ظل ضعف التحفيز المادي والمعنوي وغياب الاعتراف المؤسسي.

كما تعاني هذه الفئة من عدم التجانس المهني، وتفاوت المقاربات التدبيرية للرؤساء المباشرين، إضافة إلى خروجها دون مكاسب تذكر من النظام الأساسي الجديد، لتجد نفسها فئة معزولة: لا الإدارة احتضنتها بما يكفي، ولا النقابات دافعت عنها بالشكل المطلوب.

إن مطالبة رؤساء المصالح اليوم بحقوقهم ليست خروجا عن المألوف، بل تعبير مشروع عن وضع غير سليم، وبحث صريح عن الاعتراف والتثمين، ومن بين مطالبهم الملحة: مراجعة التعويض عن مهمة رئيس مصلحة بما يليق بالمسؤولية،

ورفع التعويض الجزافي السنوي ليصل إلى 40000 درهم على الأقل، إعطاء الأولوية في السكن أو إقرار تعويض عنه، وإقرار حركة انتقالية للمناصب الشاغرة.

وفي هذا السياق، أعلنت مصادر متطابقة عن رؤساء المصالح والأقسام خوضها محطات نضالية لأربعة أسابيع متتالية، شملت إضرابات ووقفات احتجاجية، مع الاستعداد لتنزيل محطات أخرى في القريب العاجل، في انتظار إنصافهم بالصول حلول منصفة وعملية.

إلى ذلك أعلنت المصادر ذاتها، أن الاستجابة لمطالب رؤساء المصالح والأقسام بالوزارة المذكورة ليست امتيازًا، بل استثمار في جاذبية المنصب وفي دينامية الفاعلين الذين يعول عليهم للارتقاء بالمدرسة العمومية في هذه المرحلة الدقيقة، وإلى أن يتحقق ذلك، سيواصل رؤساء المصالح عملهم بإحساس عال بالمسؤولية، متسلحين بالأمل، ومصرين على أن تَجد أصواتهم الصدى المنشود.

تاونات في مواجهة تلوث "المرج" : تشديد المراقبة واتخاذ إجراءات زجرية لحماية البيئة

متابعة : احمد الزينبي

تواصل اللجنة الإقليمية المختلطة بإقليم تاونات، بتعليمات من السيد عامل الإقليم، عمليات المراقبة الميدانية لمعامل عصر الزيتون، تزامنا مع موسم جني الزيتون، وذلك للتصدي لظاهرة رمي مادة "المرج" في مجاري المياه والوديان، وما يترتب عنها من أضرار خطيرة على البيئة والموارد المائية.

وقد أسفرت هذه العمليات عن تحرير محاضر مخالفات في حق عدد من الوحدات غير الملتزمة، مع إحالتها على الجهات القضائية المختصة لاتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة، في إطار مقاربة صارمة تهدف إلى ردع كل الممارسات المخالفة للقوانين البيئية.

ويأتي هذا التحرك في تفاعل مباشر مع الشكايات الواردة من المواطنين، والمراسلات الصادرة عن السلطات المحلية، إضافة إلى ما يتم تداوله عبر وسائل الإعلام ووسائط التواصل الاجتماعي، بشأن استغلال بعض أرباب المعاصر لفترات التساقطات المطرية للتخلص العشوائي من مخلفات "المرج".

وفي سياق الحد من الآثار السلبية لهذه المادة، تم اتخاذ جملة من التدابير الوقائية، من بينها تنظيم لقاءات تحسيسية مع جمعيات أرباب المعاصر، بحضور مختلف القطاعات المعنية، للتوعية بالقوانين البيئية المعمول بها، وتشجيع اعتماد النظام ثنائي الطور (biphasique) الذي يساهم في تقليص حجم المخلفات السائلة.

كما تم إنجاز ثلاث محطات لمعالجة وتبخر مادة المرج بكل من جماعة تاونات، ورأس الواد، وبني سنوس، مع العمل على تعميم هذه التجربة مستقبلاً على مستوى دائرتي تاونات وغفساي ، وبالموازاة مع ذلك، تم إعداد برنامج سنوي للجنة الإقليمية المختلطة لمراقبة مدى التزام وحدات استخلاص زيت الزيتون بدفاتر التحملات البيئية.

وخلال السنة الجارية، شملت عمليات المراقبة 37 وحدة لاستخلاص زيت الزيتون تابعة لـ14 جماعة ترابية، في حين تم خلال السنة الماضية إصدار قرارات بمنع اشتغال ثلاث وحدات، إضافة إلى قرارين مماثلين خلال هذه السنة.

وتؤكد مصالح عمالة إقليم تاونات أنها ستواصل، بتنسيق مع مختلف المصالح المعنية، تدخلاتها الميدانية بكل حزم، مع التطبيق الصارم للقانون، حماية للماء والتربة والغطاء النباتي، وضمانا لسلامة الإنسان والبيئة بالإقليم.

عامل إقليم الحسيمة في جولة ميدانية موسعة: تنزيل فعلي لسياسة القرب وتسريع وتيرة التنمية بالجماعات الترابية

الحسيمة : سعيد الفاضلي

في إطار الدينامية المتواصلة التي يقودها السيد فؤاد حاجي، عامل إقليم الحسيمة، والرامية إلى تكريس سياسة القرب من المواطن وتعزيز التتبع الميداني لمختلف الأوراش التنموية، قام صباح اليوم بزيارة ميدانية شملت عدداً من الجماعات الترابية بالإقليم، من بينها جماعة زرقت، وجماعة بني بشير، وجماعة بني عمارت، وجماعة سيدي بوزينب.

وقد هدفت هذه الزيارة إلى الوقوف عن كثب على سير مجموعة من المشاريع التنموية المبرمجة أو قيد الإنجاز، وتتبع مستوى تقدم الأشغال بها، إلى جانب الاطلاع على وضعية الخدمات الأساسية المقدمة لساكنة هذه الجماعات، في أفق تجويدها والاستجابة لانتظارات المواطنين.

وجرت هذه الزيارة في أجواء تنظيمية محكمة، حيث كان في استقبال السيد العامل كل من رؤساء الجماعات المعنية، ورئيس دائرة سيدي بوتميم، وقائد قيادة سيدي بوتميم، إلى جانب عدد من نواب وأعضاء المجالس الجماعية، فضلاً عن أطر إدارية وتقنية ساهمت في تقديم المعطيات والشروحات اللازمة حول مختلف المشاريع.

وخلال هذه الجولة الميدانية، تفقد عامل الإقليم مجموعة من الأوراش المفتوحة، والتي تهم على الخصوص تحسين البنية التحتية، وفكّ العزلة عن عدد من الدواوير، وتأهيل المرافق الصحية، وتعزيز التجهيزات والخدمات الأساسية. كما قُدمت له عروض مفصلة حول نسب الإنجاز، والإكراهات المطروحة، والآجال الزمنية المحددة لاستكمال هذه المشاريع وفق المعايير التقنية المعتمدة.

وشكلت الزيارة أيضاً مناسبة للإنصات المباشر لانشغالات الساكنة، حيث أكد السيد العامل على أهمية التواصل الميداني واعتماد مقاربة تشاركية تقوم على إشراك المواطن في تتبع الشأن المحلي، مشدداً على ضرورة تسريع وتيرة الإنجاز، وضمان جودة الأشغال، وربط المسؤولية بالمحاسبة خدمة للصالح العام.وفي كلمة له بالمناسبة، نوه عامل إقليم الحسيمة بالمجهودات التي تبذلها السلطات المحلية والمنتخبون، داعياً إلى مزيد من التنسيق والتكامل بين مختلف المتدخلين، وتجاوز الخلافات والإكراهات ذات الطابع السياسي التي قد تعيق عجلة التنمية، بما يضمن تحقيق العدالة المجالية وتحسين ظروف عيش ساكنة الإقليم.من جهتهم، عبر رؤساء الجماعات والساكنة المحلية عن ارتياحهم الكبير لهذه الزيارة، معتبرين إياها تجسيداً فعلياً للنزول إلى الميدان، ودفعة قوية للأوراش التنموية، وفرصة حقيقية لعرض التحديات والإكراهات التي تواجه الجماعات الترابية بإقليم الحسيمة، في أفق إيجاد حلول عملية تستجيب لتطلعات الساكنة.

وتندرج هذه الزيارة ضمن سلسلة من المبادرات الميدانية التي يواصل من خلالها السيد فؤاد حاجي تتبع البرامج والمشاريع التنموية، وترسيخ مبادئ الحكامة الجيدة، وتقريب الإدارة من المواطن، بما يسهم في تحقيق تنمية محلية شاملة ومستدامة تعود بالنفع على مختلف مناطق إقليم الحسيمة.

تازة تُعبئ كل المتدخلين لمواجهة خطر المباني الآيلة للسقوط وحماية الأرواح والممتلكات

تازة : توفيق الكنبور

في إطار العناية المتواصلة التي يوليها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده لقضايا السلامة العمرانية وحماية المواطنين وممتلكاتهم، احتضن مقر عمالة إقليم تازة، يوم الجمعة 19 دجنبر 2025، اجتماعًا موسعًا خصص لدراسة إشكالية السكن والمباني الآيلة للسقوط.

وقد ترأس هذا اللقاء السيد رشيد بنشيخي، عامل إقليم تازة، بحضور رؤساء المصالح العسكرية والأمنية، ورجال السلطة المحلية، ورؤساء المصالح اللاممركزة للدولة، إلى جانب رؤساء مجالس الجماعات الترابية بالإقليم.

وفي كلمته التوجيهية، أكد السيد العامل أن هذا الاجتماع يندرج ضمن تفعيل مقتضيات الدورية الوزارية المتعلقة بمعالجة ظاهرة المباني والدور المهددة بالانهيار، وتعزيز آليات الوقاية والمراقبة في مجال التعمير، بما يضمن سلامة الساكنة ويحد من المخاطر المحتملة.

وأسفرت أشغال اللقاء عن جملة من التوصيات والقرارات العملية، من أبرزها اعتماد الدراسة التقنية المنجزة من طرف المختبر العمومي للتجارب والدراسات (LPEE) بخصوص عدد من البنايات المهددة بالانهيار بالمدينة العتيقة لتازة، مع إمكانية اللجوء إلى مكاتب دراسات معتمدة كلما دعت الضرورة، والعمل على إيجاد حلول واقعية لإعادة إيواء الأسر المتضررة، وفقًا لمقتضيات القانون رقم 94-12 المتعلق بالمباني الآيلة للسقوط.

كما تقرر إحداث ثلاث فرق تقنية مختلطة ستشرع ابتداءً من يوم السبت 20 دجنبر 2025 في القيام بزيارات ميدانية، بهدف إنجاز جرد دقيق وشامل للدور الآيلة للسقوط، خصوصًا بالمدينة العتيقة بتازة العليا التابعة لجماعة تازة، وبالأحياء التابعة لجماعة تاهلة، مع إمكانية توسيع العملية لتشمل جماعات أخرى عند الاقتضاء.

وشملت القرارات أيضًا إحداث سجلات بمكاتب السلطة المحلية لتلقي إشعارات المواطنات والمواطنين ومعالجتها بالسرعة والجدية اللازمتين، إلى جانب إخضاع مناطق المباني الآيلة للسقوط داخل نفوذ الإقليم لعمليات مسح جوي بواسطة الطائرات المسيرة (الدرون)، بهدف رصد الخروقات المرتبطة بمجال التعمير.

وفي السياق ذاته، تم التأكيد على ضرورة تعزيز آليات المراقبة واتخاذ الإجراءات الزجرية في حق المخالفين، فضلًا عن فتح مكتب خاص على مستوى عمالة الإقليم لاستقبال إفادات المواطنين، تكريسًا لمبادئ الشفافية وتكافؤ الفرص.

وقد حُدد تاريخ 15 فبراير 2026 كآخر أجل للانتهاء من عملية الجرد الشامل للمباني الآيلة للسقوط.

وفي ختام الاجتماع، شدد السيد عامل الإقليم على أهمية تكثيف التنسيق وتضافر جهود مختلف المتدخلين لإنجاح هذه العملية الطموحة، بما يضمن حماية الأرواح وصون الممتلكات، ويعزز شروط العيش الآمن داخل النسيج العمراني لإقليم تازة.

إعلان عن انقطاع التزويد بالكهرباء

تتغي الشركة الجهوية متعددة الخدمات فاس مكناس ، بإقليم تاونات إلى علم زبنائها الكرام انه نظرا لأشغال الصيانة و التوسعة التي ستباشرها وحداتها التقنية على الشبكة الكهربائية خلال شهر دجنبر 2025، سيتم قطع التيار الكهربائي على مستوى الأحياء و المناطق حسب الجدولة الزمنية المبينة أسفله:

مديرية اقليم تاونات

التاريخ	التوقيت		المناطق المعنية بالإنقطاعات المبرمجة	وكالة الخدمات	الدائرة
	من	إلى			
2025/12/04	09h00	17h00	مقر الجماعة الترابية مولاي بوشتى الخمار والدواوير التابعة لها سوق الاثنين الاسبوعي ،زاوية مولاي بوشتى، الخروبة،العنصر،زواووة، سوالم، كيلومتر 66 ،جبل كيسان و تاشنفيشت. الدواوير التابعة للجماعة الترابية مولاي عبد الكريم على طول الخط الكهربائي للجهد المتوسط من دوار اولاد جيلالي إلى دوار القطار بني ورلاس،دوار كوالل التابع للجماعة الترابية بوشابل، محطات الضخ للمكتب الوطني للكهرباء و الماء الصالح للشرب، **محطات الضخ للشركة الجهوية متعددة الخدمت فاس مكناس** ، شبكة إتصالات المغرب ، شبكة أورنج.	قرية با محمد.	قرية با محمد.
2025/12/04	09h00	17h00	دوار تازكة التابع للجماعة الترابية بوعروس،دواوير أولاد بلكعاب و أولاد سمير التابعة للجماعة الترابية جبابرة .	قرية با محمد + تيسة.	قرية با محمد + تيسة.
2025/12/06	09h00	17h00	دواوير صفيحة و واد سواحل التابعين للجماعة الترابية مزراوة .	.تاونات	.تاونات
2025/12/07	09h00	17h00	الدواوير التابعة للجماعات الترابية عين عاشة على طول الخط الكهربائي للجهد المتوسط من التجزئة الجماعاتية عين عائشة إلى دوار تحريز ،محطات الضخ للشركة الجهوية متعددة الخدمات فاس مكناس بعين عائشة, زبناء الجهد المتوسط السملي , الحمومي, سدراتي, فيتو برود, السجن المحلي لعين عائشة, شبكة إتصالات المغرب.	تاونات .	تاونات .
2025/12/09	09h00	17h00	دواوير التابعة للجماعة الترابية بني وليد على طول الخط الكهربائي للجهد المتوسط من دوار القب إلى دوار ثامدة، دوار لعزيب التابع للجماعة الترابية بوعادل ، **محطات الضخ للشركة الجهوية متعددة الخدمت فاس مكناس**، شبكة إتصالات المغرب جبل عركوب.	.بني وليد	طهر السوق.
2025/12/11	09h00	17h00	الدواوير التابعة للجماعة الترابية عين لكدح على طول الخط الكهربائي للجهد المتوسط من دوار دار سعيد إلى دوار أولاد دحو.	تيسة.	تيسة.
2025/12/13	09h00	17h00	دواوير الجماعة الترابية تمضيت على طول الخط الكهربائي للجهد المتوسط من دوار أولاد عبد الله توانس إلى دوار لحواض، سد أسفالو ، **محطات الضخ للشركة الجهوية متعددة الخدمت فاس مكناس** و المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب ، شبكة إتصالات المغرب ، إنوي.	.بني وليد	طهر السوق.
2025/12/13	08h00	16h00	تجزئة بسمة، معهد التكنولوجيا التطبيقية, مستشفى القرب , محطة تصفية المياه العادمة للشركة الجهوية متعددة الخدمات فاس مكناس و محطة الضخ عين سبيت للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب التابعة للجماعة ترابية قرية با محمد .	قرية با محمد.	قرية با محمد.
2025/12/16	09h00	17h00	دوار اولاد غنام و جمعية أولاد غنام التابعة للجماعة الترابية عين عائشة.	.تاونات	.تاونات
2025/12/17	09h00	17h00	**مقر الجماعة الترابية تبودة** و معظم الدواوير التابعة لهما, شبكة إتصالات المغرب,دواوير باب لقمر و دنالتة التابعة للجماعة الترابية تافرانت, محطة الضخ للشركة الجهوية متعددة الخدمات فاس مكناس بتبودة.	غفساي.	غفساي.
2025/12/18	09h00	17h00	**مقر الجماعة الترابية كيسان** جميع الدواوير التابعة لها ، معصرة زيت الزيتون حليمي, **محطات الضخ للشركة الجهوية متعددة الخدمات فاس مكناس بتافرانت و كيسان** ، شبكة إتصالات المغرب ، أورنج ، إنوي .	غفساي.	غفساي.
2025/12/20	09h00	17h00	دواوير غمارة ,تعاونية الوحدة التابعة للجماعة الترابية مزراوة ، زبناء الجهد المتوسط بن علي ، معصرة زيت الزيتون حجرية , المعهد الوطني للنباتات الطبية و العطرية ساحل بوطاهر، محطة الضخ للشركة الجهوية متعددة الخدمات فاس مكناس .	تاونات	تاونات
2025/12/21	09h00	17h00	تجزئة واد المخازن،تجزئة المنظر الجميل 1، تجزئة المنظر الجميل 2 التابعة للجماعة الترابية غفساي، مركز غفساي، الثانوية التأهيلية بغفساي، محطة الضخ التابعة للشركة الجهوية متعددة الخدمات فاس مكناس بغفساي.	غفساي.	غفساي.
2025/12/21	09h00	17h00	**مقر الجماعة الترابية عين مديونة** زبناء الجهد المتوسط و الدواوير التابعة لها, دواوير لمروج ،اولاد بنقاسم ، بوعادل ،زرارقة ،واد لوان رويضة و لعزيب التابعة للجماعة الترابية بوعادل , محطات الضخ للشركة الجهوية متعددة الخدمات فاس مكناس بعين مديونة و بوعادل + دواويربلب وندار و رميلة التابعين للجماعة الترابية رغيوة.	بني وليد + تاونات	بني وليد + تاونات
2025/12/25	09h00	17h00	دواوير الجماعة الترابية تمضيت على طول الخط الكهربائي للجهد المتوسط من دوار أولاد عبد الله توانس إلى دوار لحواض، سد أسفالو ، **محطات الضخ للشركة الجهوية متعددة الخدمات فاس مكناس** و المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب ، شبكة إتصالات المغرب ، إنوي.	.بني وليد	طهر السوق.
2025/12/27	09H00	17H00	**مقر الجماعة الترابية مزراوة** ، تجزئة البستان 1، تجزئة البستان 2 و الدواوير التابعة لها على طول الخط الكهربائي للجهد المتوسط من دوار أولاد الغول إلى دوار أولاد طاهر،محطات الضخ التابعة للشركة الجهوية متعددة الخدمات فاس مكناس بمزراوة، سد الساهلة.	.تاونات	.تاونات
2025/12/28	09h00	17h00	الدواوير التابعة للجماعة الترابية واد الجمعة على طول الخط الكهربائي للجهد المتوسط من دوار زواوقة إلى دوار الدار البيضاء ، اولاد العربي الصف، **مقر الجماعة الترابية الولجة** و معظم الدواوير التابعة لها على طول الخط الكهربائي الجهد المتوسط من دوار لعبايسة إلى دوار فرحات اولاد طالب، دوار الولجة عزيب الحمومي التابع للجماعة الترابية سيدي عابد، **محطات الضخ للشركة الجهوية متعددة الخدمات فاس مكناس** ، شبكة إتصالات المغرب ، شبكة أورنج.	قرية با محمد + تيسة.	قرية با محمد + تيسة.

نشكركم زبنائنا الكرام على حسن تفهمكم, ونحيطكم علما أنه يمكن ارجاع التيار الكهربائي قبل الموعد المحدد أعلاه دون سابق إعلان .

فاس... كوارث تتكرر وقوانين "نائمة" لا تستيقظ إلا على وقع الانهيار

بقلم حسن عاطش

لم يعد انهيار البنايتين بحي المستقبل مجرد حادث عرضي في مدينة عريقة مثل فاس، بل أصبح علامة أخرى على اختلال يتكرر بوتيرة تدعو للقلق، فالعشرات من الانهيارات التي شهدتها المدينة خلال العقد الأخير تكشف أن الأمر لا يتعلق بقدر عمراني، بل بمنظومة تدبيرية متعبة لا تستيقظ إلا على صوت الصدمة.

وفق المعطيات الرسمية، تضم فاس أكثر من 1,200 بناية مصنفة هشة، كثير منها لا يخضع لأي تتبع تقني منتظم، رغم وجود منظومة قانونية واضحة، وعلى رأسها القانون 94.12 المتعلق بالمباني الآيلة للسقوط، حيث هذا الواقع يجعل من كل موسم أمطار أو كل حركة أرضية بسيطة مصدر خوف يومي، في ظل مقتضيات ذات القانون توفر آليات واضحة للكشف المبكر والتدخل الوقائي، إلا أن تفعيل المساطر ما يزال رهينا بمنطق "بعد فوات الأوان"، وتدخلات متأخرة، تأتي غالبا بعد وقوع الفاجعة لا قبلها.

والدليل أن المدينة سجلت خلال العقد الأخير ما يفوق 70 انهيارا جزئيا أو كليا في مناطق مختلفة، من المرينيين إلى الجنانات ووصولا إلى حي المستقبل، تبدو هذه المساطر في فاس وكأنها كتاب جميل موضوع على الرف، نحتفظ به فقط لقراءته بعد أن تزهق الأرواح، حيث أصبحت الحاضرة الإدريسية تسير بثبات نحو إعادة إنتاج المأساة نفسها في الأحياء نفسها وبالطريقة نفسها، تعود معها الأسئلة ذاتها: هل خلل في القانون أم في من يطبقونه؟ وأي معنى لقانون لا يستيقظ إلا على دوي السقوط؟.

والحقيقة أن المشكلة ليست في النص، فهو واضح ودقيق، بل في زمن التدخل، الزمن الذي تحول من أداة للوقاية إلى أكبر ثغرة في المنظومة.

ففي النهاية، الانهيار العمراني ليس قدرا سماويا، بل نتيجة مباشرة لتراكم الإهمال، وما حدث في حي المستقبل لا يجب أن يكون مناسبة لنقل صور الحطام فقط، بل لحظة مراجعة شجاعة لمنظومة يفترض أن تحمي الناس قبل أن تنعى ضحاياهم.

في هذا السياق، يبدو أن المشكلة لم تعد مرتبطة بالقانون في حد ذاته، بل بإدارة الزمن: زمن اتخاذ القرار، زمن التحرك، زمن الإنذار... كلها أزمنة تتعثر، فتتحول من عناصر حماية إلى فجوات تبتلع أرواحا ومنازل.

فالسكن الآمن حق، والوقاية التزام، والمحاسبة ضرورة، وما بين الحق والضرورة، تضيع أرواح... فقط لأن المساطر بقيت حبيسة الأدراج.

الأمر الأكثر مفارقة، أن المشرع منح رئيس المجلس الجماعي صلاحيات واسعة في حالات الخطر الداهم، من الإخلاء الإجباري إلى الهدم إلى تسخير القوة العمومية، لكن هذه الصلاحيات لا تمارس غالبا إلا ضمن منطق رد الفعل، وليست جزءا من سياسة وقاية مستدامة.

وعندما يتأخر القرار الإداري، يصبح المشهد العمراني نفسه شاهدا على التقصير: مبان تتآكل أمام الأعين، وحز حضري ينهار خطوة خطوة، وأحياء بأكملها تقترب من حافة الهاوية دون أن يتحرك أحد بالسرعة المطلوبة، والبيوت تتدلى على المقبرة وكأنها تقترب منها يوما بعد يوم، في مشهد يختصر العلاقة المروعة بين الفوضى العمرانية والمصير المحتوم في تجسيد جلي لخيبات السياسات العمرانية، وتراكم الإهمال، وغياب المحاسبة.

لقد تحول الإهمال العمراني إلى مشكلة بنيوية، تتقاطع فيها هشاشة السكن مع ضعف المراقبة، وتتغذى من تراكم لا يخص المؤسسات فقط، بل يمتد إلى منظومة قيم تحول التغاضي إلى ممارسة عادية، وتشرعن التردد الإداري كأنه خيار آمن.

وعليه، أعتقد أنه أصبح من الواجب، أخلاقيا وسياسيا وقانونيا محاسبة كل من شارك أو سهل أو تغاضى عن تحويل هذه الأحياء إلى مقابر شاهقة، من مهندسين ومقاولين ومسؤولين ومنتخبين، ضمانة لعدم تكرار الفاجعة وحتى لا يصبح الركام هو اللغة الوحيدة التي نتقن قراءتها والبكاء على أطلالها.

إن ما نعيشه اليوم ليس مجرد فساد إداري أو اختلال قانوني؛ إنه أزمة قيم مكتملة الأركان، تتغذى من معادلة اقتصادية واجتماعية مختلة: قلة تراكم الثروة بسرعة، وغالبية يزداد وضعها هشاشة تحت ضغط فوضى التسيير. وهكذا يتحول زمن التدخل، المفروض أن يكون الدرع الواقي، إلى نقطة الضعف القاتلة... ونشيد منكسر فوق أنقاض فاس.

إن النقاش اليوم ينبغي ألا ينصب على تفاصيل انهيار هنا أو هناك، بل على سؤال أعمق: لماذا تفشل المدينة، كل مرة، في تحويل القانون إلى ممارسة؟، ولماذا يبقى المواطن البسيط هو الحلقة الأضعف في معادلة العمران؟.

فحماية حياة السكان ليست رفاهية قانونية، بل واجب عمومي وأخلاقي، والمحاسبة ليست نزعة انتقام، بل شرط أساسي لاستعادة الثقة. فالمدينة بمكانة فاس لا تستحق أن تبقى رهينة مساطر "نائمة" لا تصحو إلا على وقع الدمار.

اكيد أن مدينة فاس مع الوالي الجديد، خالد ايت الطالب، في حاجة إلى انتقال حقيقي من رد الفعل إلى ثقافة الوقاية، من تبرير التأخر إلى إدارة زمن ذكية تتدخل قبل الانهيار لا بعده، عندها فقط سيصبح العمران جزءا من كرامة الإنسان، لا شاهدا على هشاشته.

جمعية نساء تاونات تنظم ندوة حول تمكين المرأة كمدخل لمناهضة العنف

في إطار مواكبة وتثمين المجهودات الرائدة التي يقودها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله للنهوض بأوضاع المرأة وتعزيز مكانتها داخل المجتمع، نظّمت جمعية نساء تاونات، يوم 26 دجنبر 2025، ندوة فكرية وتفاعلية بقاعة الجماعة، خصصت لموضوع تمكين المرأة باعتباره مدخلاً أساسياً لمناهضة العنف، وذلك بشراكة مع عدد من الفاعلين المؤسساتيين والمدنيين.

وقد شكلت هذه الندوة فضاءً للنقاش الجاد وتبادل الرؤى حول الإكراهات التي ما تزال تواجه المرأة، خاصة في الوسط القروي، مع التأكيد على أهمية المقاربة التشاركية في تعزيز الحقوق المكتسبة وترسيخ ثقافة المساواة والكرامة.وعرفت الندوة مداخلات علمية ومهنية قيمة لكل من الدكتور الشرايبي،

الأستاذة عائشة الخماس، الدكتور الكنوني محمد، والمهندس عبد الأحد الدحماني، حيث تناول المتدخلون الموضوع من زوايا متعددة، قانونية واجتماعية ونفسية وتنموية، مع تقديم توصيات عملية تروم النهوض بأوضاع النساء ومواجهة مختلف أشكال العنف.

وفي كلمة لها بالمناسبة، أكدت رئيسة جمعية نساء تاونات، فدوى دادون، أن هذه الندوة تندرج ضمن الدينامية الوطنية الرامية إلى تمكين المرأة، مشددة على أهمية تضافر جهود المجتمع المدني والمؤسسات من أجل حماية حقوق النساء وتعزيز أدوارهن داخل المجتمع.

وفي ختام اللقاء، عبرت جمعية نساء تاونات عن شكرها وتقديرها لكل المتدخلين والحضور والشركاء على مساهمتهم الفعالة في إنجاح هذه المحطة التوعوية.

مؤسسة إيزيزا تنظم مؤتمر ريادة الأعمال

متابعة سعيد بقلول

نظمت مؤسسة (إيزيزا - ESISA الكائنة بشارع ابن الخطيب، طريق إيموزار في مدينة فاس، فعاليات المؤتمر الريادي الذي دأبت على تنظيمه المؤسسة المذكورة، وذلك بعد زوال يوم السبت 10 يناير الجاري، حيث نظمت أمسية ملهمة مليئة بالتبادل والطموح، والتي تشكل فرصة متميزة لطلبة (إيزيزا – ESISA) التي تتيح لهم اللقاء برواد أعمال وخبراء ذوو مسارات متميزة لتقاسم تجاربهم وخبراتهم.

وقد تميزت الأمسية العلمية، بمشاركة مجموعة من المتدخلين، منهم: أبو العرقي – المؤسس المشارك لشركة Monk AI ونائب الرئيس للأعمال واستراتيجية الذكاء الاصطناعي، وكريم مزور المؤسس المشارك والرئيس التنفيذي للتكنولوجيا في Estaly للتجارة الإلكترونية والبيع، ومهدي حادني – المؤسس والرئيس التنفيذي لشركة بايا سيفر، وعمر أو. – الرئيس التنفيذي والمؤسس المشارك لشركة Growth Hackerz ،

، ويوسف الفقير مدير الموارد البشرية بوزارة العدل، وإسماعيل بن ناصر العلوي – مؤسس Brandmeplz ، وعثمان مكوار رجل أعمال في مجال التكنولوجيا، والرئيس التنفيذي لشركة KYBOHO، وهو مؤسس ESISA CLUBE.، ومن بين الضيوف كذلك، وعبد الله زروال المدير العام لشركة زنيكا، بالإضافة لمشاركة مديرون ومؤسسو شركات متعددة الجنسيات، وكذا الفاعلون الرئيسيون في الشركات الناشئة والاحتضان (منهم INCUBOOSTER)، وعمر البوفتيني – الرئيس التنفيذي لشركة s4you .

كما تخلل اللقاء فقرات موسيقية فنية متنوعة من تنشيط فرقة عيساوا، وكذا تقديم عرض موسيقي لفرقة ESISA Band.

وفي السياق ذاته، تميزت أنشطة المدرسة العليا للهندسة في العلوم المطبقة بفاس (إيزيزا ESISA)، في الموسم الماضي، بتنظيم المؤتمر الدولي متعدد التخصصات للنمذجة والمحاكاة بمدينة فاس، في 18 شتنبر 2025 والذي احتضنت أشغاله القاعة الكبرى بالمؤسسة المذكورة، حيث تميز بتوقيع اتفاقية شراكة بين القنصلية الفرنسية بفاس، والمدرسة العليا للهندسة في العلوم المطبقة بفاس، بحضور السيدة كارين فولار فيالو Mme Carine Foeller Viallon, القنصل العام للجمهورية الفرنسية، والسيدة نائبة مديرة المعهد الفرنسي بفاس، و بحضور السيد خالد مكوار رئيس مجلس أدارة (ESISA)، حيث شكل توقيع اتفاقية الشراكة المذكورة، مرحلة جديدة، وإنجاز جديد، هم على الخصوص شهادات : DELF وDALF وTCF"، والتي انضافت إلى الاتفاقية الإطار المبرمة سابقًا مع ESISA .

تلاميذ وأطر مؤسسة ليزامونديي – les amandiers بفاس يحتفلون بالسنة الأمازيغية الجديدة

في جو احتفالي بهيج، نظمت مؤسسة ليزامونديي – les amandiers للتعليم الخصوصي، الكائنة بشارع محمد السادس بفاس، حفلا متميزا بمناسبة رأس السنة الأمازيغية، شارك في فقرات برنامجه المتنوع، الذي تخللته مجموعة من الأنشطة الثقافية والفنية، والاحتفاء بالتقاليد التي تبرز غنى وتنوع التراث الأمازيغي المغربي وارثه اللامادي، تلميذات وتلاميذ المؤسسة التعليمية المذكورة، وذلك تحت إشراف الاطر التربوية والإدارية الذين عملوا على توفير امكانيات مهمة لإنجاح الحفل، الذي ترك صدى طيبا وسط التلاميذ واوليائهم.

ويأتي تنظيم حفل راس السنة الامازيغية، عقب القرار الملكي الذي تم الإعلان عنه في الثالث من ماي 2023، والقاضي بإقرار هذه العطلة الوطنية الرسمية مدفوعة الأجر، بهدف الحفاظ على التنوع الثقافي وتعزيز المكتسبات التي تحققت في مجال النهوض بالثقافة واللغة الأمازيغيتين منذ الخطاب التاريخي الذي ألقاه جلالة الملك بأجدير سنة 2001.

وفي تصريحه للجريدة بمناسبة الاحتفال بالسنة الامازيغية، أكد الدكتور نجيب مكوار المؤسس والمدير التربوي لمؤسسة ليزامونديي – les amandiers، على أن الاحتفال يأتي ترسيخا منهم لروح المواطنة، واعترافا بروافد الحضارة المغربية، والذي يتم ترجمته عبر تنظيم مؤسسة ليزامنديي لاحتفال خاص برأس السنة الأمازيغية، الذي تضمنالتعريف بالثقافة الأمازيغية، وابراز مكوناتها التراثية، وإعداد الأطباق الأمازيغية، إلى جانب لوحات فنية لرقصات فلكورية على إيقاع التاريخ ونبض الهوية.

كما يشكل الاحتفال برأس السنة الأمازيغية محطة رمزية لاستحضار مكانة اللغة والثقافة الأمازيغيتين داخل الهوية الوطنية للمغرب، خاصة بعد إقرارها عطلة رسمية مؤدى عنها بقرار من جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، في خطوة تؤكد الحرص على الحفاظ على هذا الإرث الحضاري وضمان استمراره عبر الأجيال.

الاتحاد الرياضي واد أمليل يحقق فوزًا ثمينًا على جمعية فاس سايس برباعية

متابعة: توفيق الكنبور

حقق فريق الاتحاد الرياضي واد أمليل فوزًا مهمًا على جمعية فاس سايس بنتيجة 4-1، في المباراة التي أقيمت بالملعب البلدي بواد أمليل.

ظهر الفريق المحلي بعزيمة واضحة منذ البداية، مع أسلوب لعب هجومي مكثف واستغلال الفرص بشكل جيد، مما سمح له بفتح باب التسجيل مبكرًا وتعزيز التفوق التكتيكي والبدني على منافسه.

على الرغم من محاولة جمعية فاس سايس العودة في المباراة، تمكن دفاع واد أمليل وخط الوسط من السيطرة على اللقاء، قبل أن يسجل الفريق الفاسي هدفه الوحيد في الشوط الثاني.

هذا الفوز يعكس المستوى الجيد للاتحاد الرياضي واد أمليل ويؤكد جاهزيته للمنافسة بقوة خلال الجولات المقبلة، ويبرهن على طموح الفريق وقدرته على تحقيق نتائج إيجابية أمام خصوم أقوياء.

تهنئة

تهنئة بمناسبة حلول السنة الميلادية الجديدة 2026

يتشرف خديم الأعتاب الشريفة
السيد : محمد السلاسي
رئيس المجلس الإقليمي لتاونات

أصالة عن نفسه ونيابة عن باقي أعضاء المجلس بأن يتقدم إلى صاحب الجلالة والمهابة الملك محمد السادس نصره الله بأحر التهاني والأماني وأصدق عبارات الولاء والإخلاص بجلالته، مجددا تشبته بأهداب العرش العلوي المجيد، راجيا منه عز وجل أن يبقيه ذخرا وملاذا لشعبه الوفي، وأن يقر عيني جلالته بسمو الأمير الجليل مولاي الحسن وصاحبة السمو الملكي الأميرة الجليلة للا خديجة، وصنوه السعيد مولاي رشيد، وباقي أفراد الأسرة العلوية الشريفة

إنه سميع مجيب

زووووم

مصحة البساتين (Clinique les Champs)

الدكتور يوسف بيبيش
Dr Bibich Yousef

طبيب مختص في التخدير والإنعاش، والمدير العام والطبي لمصحة البساتين - Clinique Les Champs ، تميز مساره الدراسي والتكويني، بحصوله على شهادة البكالوريا بمدينة إيموزار كندر سنة 2002، تابع بعدها دراسته الطبية الأساسية بكلية الطب بمدينة فاس، حيث توج مساره الدراسي بحصوله على دبلوم التخصص في التخدير والإنعاش من المركز الاستشفائي الجامعي بفاس (CHU فاس، مباشرة بعد ذلك دخل غمار مهنة الطب من بابه الواسع، شغل منصب رئيس مصلحة الإنعاش بالمستشفى الجهوي بمدينة العيون، وابتداءً من سنة 2016 مارس مهنة طبيب مختص في التخدير والإنعاش بالقطاع الخاص، بعدما راكم تجربة متميزة وخبرة واسعة في: التخدير العام والموضعي، الإنعاش الطبي، المتابعة القبلية والبعدية للعمليات الجراحية، وبعد سنتين من العمل بالقطاع الخاص: شغل مهمة طبيب ممارس ملحق بمستشفيات باريس، مما أتاح له اكتساب خبرة مهنية متقدمة في: الأنظمة الصحية الحديثة، والعمل ضمن فرق طبية متعددة

مصحة البساتين (Clinique les Champs)

مصحة البساتين (Clinique les Champs) في فاس هي مركز طبي وجراحي خاص متعدد التخصصات يقدم خدمات صحية عالية المستوى في العديد من المجالات الطبية والجراحية. تركز المصحة على تقديم رعاية شاملة ومتكاملة للمرضى من التشخيص إلى العلاج والمتابعة ، و تعتبر من المرافق الطبية المتقدمة في المنطقة وتوفر رعاية طبية شخصية ومتكاملة تلبي احتياجات المرضى بجودة عالية، مع فريق طبي متخصص وتقنيات حديثة ، ومن أبرز التخصصات الطبية والجراحية التي تقدمها مصحة البساتين (Clinique les Champs)؛ باستخدام تجهيزات جد متطورة ، هناك التخصصات الجراحية الرئيسية، من قبيل جراحة عامة – تشمل عمليات العلاج الجراحي المتنوعة للحالات البسيطة والمعقدة، والجراحة الهضمية (Digestive Surgery) – معالجة أمراض الجهاز الهضمي والعمليات المرتبطة به، جراحة الكبد والبنكرياس والقنوات الصفراوية – علاج أمراض هذه الأجهزة المهمة في الجسم، الجراحة البطنية والفيضية (Visceral Surgery) – جراحات تشمل أعضاء البطن المختلفة، جراحة السمنة (Bariatric / Obesity Surgery) – عمليات لإنقاص الوزن ومعالجة السمنة،

طاقم طبي ذو تكوين عال

وتتميز المصحة بتوفرها على طاقم طبي ذو تكوين عال في جميع الاختصاصات، كجراحة الأورام حيث تقدم المصحة علاجات جراحية معتمدة لمعالجة الأورام وأنواع السرطان المختلفة، مع فرق طبية تعمل بتنسيق عالي لتحقيق أفضل نتائج ممكنة، والذي يشمل الجراحة لعلاج الأورام في الجهاز الهضمي وأجزاء أخرى من الجسم، هذا فضلا عن توفر المصحة على عيادة متخصصة أيضا في جراحات السمنة (مثل تكميم المعدة وربما عمليات السمنة المتقدمة)، وتعمل على تحسين جودة حياة المرضى وتقليل الأمراض المصاحبة للسمنة، كما تتعهد المصحة بتوفير رعاية متكاملة وشخصية، ومواكبة دقيقة للمرضى الذين يحضون بمتابعة من الاستشارة الأولى وحتى التأهيل بعد العملية، مع اهتمام بالتفاصيل وراحة المرضى، وذلك من خلال تركيزها على التميز في الخدمات الطبية والجراحية و قدرتها على التعامل مع الحالات المعقدة بكفاءة وجودة عالية.

العنوان: رقم 8 شارع ياكوتا، حي الدكارات، ملعب الخيل، فاس، المغرب.

الهاتف المحمول: 06 67 31 40 37

الهاتف: 05 32 45 46 48 / 05 32 45 46 49